

الحد من الفقر في البلدان العربية

سلسلة كراسات عمالية  
كراس (2): الحد من الفقر في البلدان العربية  
إعداد: د حيدر رشيد

مدير التحرير: عبده الأسدي  
الإخراج: محمد غيث الحاج حسين  
تصميم الغلاف: زكريا شريف

الطبعة الأولى: شباط/ فبراير 2011  
إصدار: الاتحاد الدولي لثقافات العمال العرب - المعهد العربي للدراسات العمالية  
هاتف الاتحاد: 4444974 - 4459544  
فاكس: 4420323  
موقع الاتحاد: [www.icatu56.org](http://www.icatu56.org)  
البريد الإلكتروني: [icatu@net.sy](mailto:icatu@net.sy)

هاتف المعهد 3225574 - 3225576  
فاكس المعهد 3227400  
البريد الإلكتروني: [ails99@icatu.org](mailto:ails99@icatu.org)

# الحد من الفقر في البلدان العربية

الدكتور حيدر رشيد



## المحتويات

الفصل الأول	
9	مقدمة (1/1)
10	الدول العربية الموقع والمساحة والسكان (2/1)
13	مفهوم الفقر (3/1)
14	قياس الفقر (4/1)
16	طرق قياس الفقر في إطار الدخل والحاجات الأساسية (5/1)
16	خطوط الفقر (6/1)
19	الفقر وأسبابه المختلفة (7/1)
الفصل الثاني	
47	مدخل (1/2)
53	الحد من الفقر بمعالجة الأسباب المؤدية إليه (2/2)
	السياسات الاجتماعية والديمقراطية (3/2)
65	للحد من الفقر في الدول العربية (4/2)
	الأثر الحقيقي للمساعدات الإنمائية الدولية
74	للحد من الفقر في الدول العربية (5/2)
75	الجهود العربية الرسمية للحد من الفقر

76	6/2) الاتحادات والنقابات العمالية، هل تساهم في الحد من الفقر؟ .
79	..... الخلاصة
83	..... المراجع

## قائمة الأشكال والجداول الإحصائية

- شكل رقم (1) الأسباب المختلفة للفقر
- جدول رقم (1) سكان الدول العربية ومعدل النمو ومساحاتها
- جدول رقم (2) معدلات البطالة في الدول العربية لسنوات مختلفة
- جدول رقم (3) معدلات التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك
- جدول رقم (4) المنح والإيرادات للدول العربية للأعوام (2007-2008) ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
- جدول رقم (5) معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية 1990-2004 ومعدل دليل الفقر البشري لعام 2004
- جدول رقم (6) الدول العربية/ الإنفاق العسكري للعام 2007.
- جدول رقم (7) معدل النمو السكاني للدول العربية 2005-2010 ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 2007-2008
- جدول رقم (8) مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة العربية الإجمالية 2004-2008
- جدول رقم (9) الدين الداخلي للدول العربية 2007-2008
- جدول رقم (10) الدين الخارجي القائم وخدمة الدين الخارجي للدول العربية المقترضة 2007-2008

- جدول رقم (11) صافي المساعدات الإنمائية لكل فرد ونسبتها  
من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 2008

## الفصل الأول

### 1 / 1 مقدمة

يستعمل تعبير الوطن العربي عند الحديث عن المنطقة الجغرافية الواسعة ذات التاريخ واللغة والثقافة والدين المشترك والممتدة من المحيط الأطلسي غرباً إلى بحر العرب والخليج العربي شرقاً وتشمل أغلب دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمنضوية في عضوية جامعة الدول العربية وهذا التعبير يعكس حالة التفاؤل أو التمني السائدة بينما يفرض الواقع الحالي استعمال تعبير الدول أو البلدان العربية عند الحديث عن هذه المنطقة الجغرافية الكبيرة.

تتشكل البلدان العربية بشكل رئيس من سلسلة من الهضاب هي الأكثر انتشاراً فيها وتتمثل بالصحراء الأفريقية الكبرى وصحراء شبه

الجزيرة العربية ولا تشكل السهول من البلدان العربية سوى 6% من مساحتها الكلية وهي إما سهول ساحلية أو سهول فيضية.

يتنوع المناخ السائد في الدول العربية ما بين المناخ الصحراوي الذي يسود بحوالي 80% من المساحة الإجمالية للدول العربية ويشمل معظم مساحة شبه الجزيرة العربية ومعظم مناطق العراق ومصر وشمال السودان والصحراء الكبرى التي تغطي معظم مساحة المغرب، أما المناخ المتوسطي فيسود السواحل المطلية والمناطق الغربية من البحر الأبيض المتوسط (بلاد الشام وشمال كل من مصر والعراق والمغرب العربي)، ويسود الإقليم المداري شمال الصومال وإرتيريا وجيبوتي وجنوب السودان وجزر القمر وجنوب غرب السعودية وبعض مناطق سلطنة عمان بينما يسود المناخ الاستوائي أجزاء رئيسة من الصومال.

#### 2 / 1) الدول العربية الموقع والمساحة والسكان

تقع البلدان العربية حصراً بين دائرتي عرض 2° جنوباً و37.5° شمالاً وبين خطي طول 60° شرقاً و 17° غرباً ما عدا دولة جزر القمر التي تقع عند دائرة عرض 12°، وتغطي البلدان العربية مساحة تقدر بحوالي 13953041 كلم<sup>2</sup> وتشتمل على اثنتين وعشرين

دولة عربية منها عشرة دول في أفريقيا بنسبة 72.45٪ من مساحة الدول العربية واثننا عشرة دولة في آسيا بنسبة 27.55٪ من مساحتها ويبلغ امتداد الدول العربية من الشرق إلى الغرب 6000 كلم<sup>2</sup> ومن الشمال إلى الجنوب 4000 كلم<sup>2</sup> وتطل البلدان العربية على البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط والخليج العربي وبحر العرب وتطل على محيطين هما المحيط لأطلسي غرباً والمحيط الهندي شرقاً.

يبلغ عدد سكان الدول العربية حسب تقديرات عام 2008 حوالي 334.500 مليون نسمة تحتل مساحة من الأراضي تصل إلى 13953.041 كلم<sup>2</sup> كما ذكر وتعتبر جمهورية مصر العربية أكبر دولة عربية من حيث السكان حيث يصل عددهم فيها إلى حوالي 74.204 مليون نسمة تليها السودان بحوالي 38.193 مليون نسمة ومن ثم المغرب والسعودية والعراق أما بالنسبة للمساحة فتحتل الجمهورية السودانية أكبر مساحة بين الدول العربية حيث تصل مساحتها إلى حوالي 2505.810 كلم<sup>2</sup> تليها الجمهورية الجزائرية ومن ثم المملكة العربية السعودية.

الحد من الفقر في البلدان العربية

الدول العربية	1995	2000	2003	2004	2005	2006	2007	* 2008	معدل النمو % *** 2008	كم: المساحة ***
مجموع الدول العربية (بالمليون)	247,015	278,228	297,533	304,036	311,595	318,945	326,731	339,862	---	13955211
الأردن	4.264	4.857	5.230	5.350	5.473	5.600	5.723	5.850	2.34	92.300
الإمارات <sup>1</sup>	2.411	2.995	3.551	3.671	4.106	4.229	4.488	4.765	3.42	83.600
البحرين	587	638	690	824	889	960	1.039	1.123	1.34	665
تونس	8.958	9.564	9.840	9.932	10.029	10.126	10.225	10.327	0.99	163.610
الجزائر	28.060	30.416	31.848	32.364	32.906	33.481	34.054	34.643	1.21	2.381.740
جيبوتي	580	680	745	768	792	817	842	868	1.95	23.244
السعودية	18.136	20.378	21.983	22.564	23.119	23.679	24.243	24.807	1.95	2.250.000
السودان	27.175	31.081	33.649	34.510	35.397	36.297	37.239	38.193	2.13	2.505.810
سوريا	14.185	16.320	17.550	17.580	18.138	18.717	19.172	19.644	2.19	185.180
الصومال	9.130	9.596	9.885	9.983	10.082	10.183	10.284	10.386	2.82	637.657
العراق	20.536	24.086	26.340	27.138	27.960	28.808	29.681	30.581	2.56	437.072
عمان <sup>2</sup>	2.131	2.402	2.341	2.416	2.509	2.577	2.743	2.867	3.19	309.500
فلسطين	---	---	---	---	---	---	---	3.889	3.66	27.687
قطر	489	617	718	756	888	1.041	1.226	1.448	1.09	11.437
الكويت <sup>3</sup>	1.881	2.228	2.484	2.645	2.867	3.052	3.328	3.442	3.59	17.820
لبنان	3.500	3.765	3.844	3.867	3.892	3.917	3.942	3.967	1.15	10.452
ليبيا	4.812	5.640	6.221	6.420	6.629	6.843	7.065	7.294	2.22	1.759.540
مصر	56.090	63.305	67.313	68.648	69.997	71.348	72.774	74.204	1.68	1.001.450
المغرب	26.386	28.705	30.105	30.584	31.072	31.567	32.070	32.581	1.51	710.850
موريتانيا	2.283	2.645	2.839	2.912	2.981	3.054	3.128	3.204	2.85	1.030.700
اليمن	15.421	18.310	20.357	21.104	21.868	22.650	23.465	24.307	3.46	527.970
جمهورية القمر <sup>4</sup>	---	---	---	---	---	---	---	773	2.80	2.170

جدول رقم (1)

\* تقديرات أولية \*\* تقديرات 2010. \*\*\* كتاب حقائق العالم 2007/ إصدار المخابرات الأمريكية (CIA)

- 1- بيانات الإمارات لعام 2005 تمثل النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمنشآت الذي تم في عام 2005.
- 2- بيانات عمان لعام 2003 تمثل بيانات التعداد الذي تم في عام 2003.
- 3- بيانات السكان في منتصف العام.
- 4- تقديرات 2010.

<sup>1</sup> المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد/ لسنة 2009

### 3 / 1 مفهوم الفقر

يعتبر الفقر من المفاهيم المجردة النسبية فهو مفهوم يحاول وصف ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد والتشابك من جهة كما أنه مفهوم يختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية وأدوات القياس والخلفية الفكرية والأخلاقية للمتصدي لدراسة الظاهرة من جهة ثانية، وقد تبلورت خلال التاريخ الإنساني ثلاثة مفاهيم للفقر يمكن تقسيمها دون توسع في شرحها بالتعريف الموضوعي أولاً والتعريف الشخصي ثانياً والتعريف الاجتماعي ثالثاً، على أن الجزء المشترك بين جميع التعريفات يدور حول مفهوم الحرمان النسبي لفئة معينة من فئات المجتمع وتختلف التعريفات في حدوده ومكوناته ولكنها تتمحور حول التعريف الشامل الذي حاول البنك الدولي وضعه لهذه الظاهرة وهو أن "الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة".

في جانب آخر عرف البنك الدولي الدول المنخفضة الدخل أي الدول الفقيرة بأنها تلك الدول التي ينخفض فيها دخل الفرد عن (600 دولار) سنوياً وعددها 45 دولة معظمها في أفريقيا منها 15 دولة يقل دخل الفرد فيها عن (300 دولار سنوياً)، أما برنامج الإنماء للأمم المتحدة فقد أضاف معايير أخرى تعبر مباشرة عن

مستوى رفاهية الإنسان ونوعية الحياة التي يعيشها وبهذا المفهوم توسعت دائرة الفقر لتضم 70 دولة من دول العالم، الأمر الذي يعني بأن 45٪ من الفقراء يعيشون في دول غير منخفضة الدخل أي أن هناك فقراء في البلاد الغنية ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً يعيش 30 مليون فرد تحت خط الفقر أي بنسبة 15٪ من السكان، أما الدول الفقيرة فيمكن تعريفها بأنها تلك الدول التي تعاني من مستويات منخفضة من التعليم والرعاية الصحية وتوفر المياه النقية الصالحة صحياً للاستهلاك البشري والصرف الصحي ومستوى الغذاء الصحي كما ونوعاً لكل أفراد المجتمع.

بهذه المفاهيم فإن دائرة الفقر في العالم تضم حوالي مليار فرد في دول يقل دخل الفرد فيها عن 600 دولار سنوياً وذلك بعد استبعاد الصين والهند وفي ضوء هذا العدد فإن حوالي 630 مليون فرد يعيشون في فقر شديد وإذا اتسعت الدائرة وفقاً لمعايير التنمية البشرية لشملت 2 مليار فرد من عدد السكان في العالم الذي يزيد على 6 مليار فرد.

#### 4 / 1 قياس الفقر

إذا كان الفقر بمفهومه المبسط هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة فقد اعتمدت المحاولات المتعددة لقياس

الفقر على مؤشرات مباشرة تستهدف قياس مستوى المعيشة سواء كان ذلك بالنسبة للفرد حيث يمكن قياس نصيب الفرد من استهلاك الغذاء أو نصيب الفرد من الدخل القومي وهذه المقاييس تأخذ بعين الاعتبار قياس الفقر المطلق أما بالنسبة للأسرة فيمكن قياس دخل الأسرة بشكل عام ولما كان تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة هو القاسم المشترك بين جميع تعريفات الفقر فمن الطبيعي أن تتجه جميع الجهود لقياس مستوى المعيشة بشكل أولي في كافة المحاولات الرامية إلى قياس الفقر. في ضوء ذلك هنالك ثلاثة مناهج لقياس الفقر ويعتمد كل من هذه المناهج على ما يلي:

1- الاستهلاك حيث يعتمد حجم أو مبلغ الاستهلاك من سلع معينة أساساً لقياس مستوى الفقر ويحتوي هذا المنهج على أربع مكونات رئيسية هي:

- مقدار الإنفاق المخصص لبنود محددة أساسية مثل الطعام.
- قيمة الأسعار الحرارية للطعام.
- تكاليف صحية محددة ومتوازنة.
- تكاليف أساسيات البقاء الإنساني المحتمل.

2- الدخل الكلي سواء كان ذلك بالنسبة لدخل الفرد الواحد إذا كان هو المستهدف كوحدة للقياس أو الأسرة إذا كانت هي

المستهدفة ويعتبر بعض الاقتصاديين أن منهج الدخل هو الاختبار الطبيعي لقياس الفقر فالدخل يحدد قيود الإنفاق التي تفرض على الفرد أو الأسرة وليس ما يستهلكه أو ما لا يستهلكه الفرد أو الأسرة.

3- مستوى الرفاه الكلي أو مستوى الإنفاق الكلي على كافة الحاجات الأساسية.

### 5 /1 طرق قياس الفقر في إطار الدخل والحاجات الأساسية

يمكن النظر إلى أساليب قياس الفقر من منظورين هما:

- 1- منظور الدخل وله عدد من المؤشرات ولكنها تتركز في ما يلي:
  - نصيب الفرد من الدخل.
  - نصيب الفرد من استهلاك الغذائية.
- 2- منظور الاحتياجات الأساسية وتقسم هذه الاحتياجات إلى قسمين:
  - الاحتياجات الأساسية الغذائية.
  - الاحتياجات الأساسية غير الغذائية.

### 6 /1 خطوط الفقر

تعتبر خطوط الفقر مقاييس للدخل أو الاستهلاك الذي يميز بين الفقراء أو غير الأغنياء والتي تتضمن الحاجات الأساسية

وبعبارة أخرى إن الدخل الفردي الذي يغطي الحد الأدنى اللازم للمعيشة ويمكن القول أن خط الفقر يتحدد بالحد الأدنى لمستوى المعيشة في مجتمع ما والذي يشمل الغذاء والحاجات الأساسية الأخرى (كالملابس والسكن والنقل) وضمن هذا التحديد يمكن أن يقدر الفقر كمياً وهكذا وضمن هذا السياق يبرز أمامنا عدد من خطوط الفقر وهي:

#### 1- خط الفقر المطلق:

وهو الخط الذي لا يتغير بتغير الزمان والمكان وإنما يستند إلى معيار الحد الأدنى المطلوب من مستويات الاستهلاك كسد الاحتياجات الأساسية والذي يساوي إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية وفي هذه الحالة فإن كل فرد يقل دخله عن القدر الذي يسمح له بسد الحاجات الاستهلاكية الأساسية يعتبر فقيراً.

#### 2- خط الفقر النسبي:

ويتحدد هذا الخط تبعاً للموقع النسبي للفرد أو الأسرة ضمن المجتمع المعني وطبقاً لهذا يتحدد خط الفقر النسبي بنسبة معينة من الدخل المتوسط كأن يحدد نصف الدخل المتوسط أو بالحد الأعلى

للدخل (10%) من السكان الأدنى دخلاً وهذا يعني أن خط الفقر النسبي يتغير بتغير الدخل من بلد لآخر ومن وقت لآخر.

### 3- خط الفقر المدقع:

ويتحدد هذا الخط بموارد الفرد في حال كونها لا تكفي لسد التكلفة الدنيا من السلع الغذائية الأساسية التي لا يمكن للإنسان أن يبقى على قيد الحياة إلا لفترة قصيرة بدونها أي وصول الفرد إلى أدنى مستوى من الفقر لا يتمكن معه من الحصول على الحد الأدنى من المعيشة ويحسب الفقر المدقع بطريقة كلفة السرعات الحرارية.

### 4- خط الفقر الاجتهادي:

ويتحدد هذا الخط تبعاً للحد الأدنى لمستوى المعيشة اللائق اجتماعياً وفقاً لما يجتهد به الأفراد، وفي مجتمع ما بطبيعة الحال فإن هذا الخط يختلف باختلاف وجهات النظر لكل فرد من المجتمع نفسه وهذا الخط يبدو بعيداً عن الواقع أولاً وعن إمكانات القياس الثابتة ثانياً.

### الفقر المادي والفقر البشري:

تثير عملية ربط الفقر بالدخل أي خط الفقر النسبي تساؤلات حول ما إذا كان هذا القياس هو الأجدى لقياس الفقر ودراسته كظاهرة بهدف

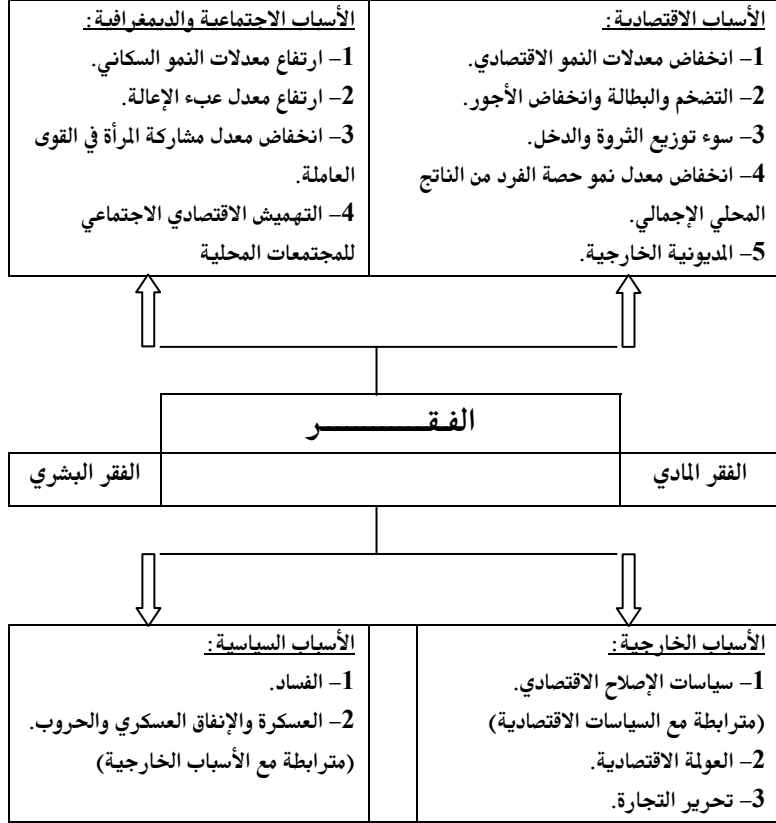
رسم السياسات من أجل وضع التدخلات المناسبة لمكافحته حالة من الجدل، وذلك حول ما إذا كان من الضروري اعتماد تعريف أو مقياس للفقر أقرب إلى الربط بين فقر الدخل ومؤشرات اجتماعية واقتصادية وهذا يجعل تعريف الفقر أقرب إلى مفهوم الفقر البشري وبهذا المفهوم يمكن تعريف الفقر المستند إلى الدخل بالفقر المادي أما الفقر البشري فهو ليس الحالة الاقتصادية للفرد أو دخله فقط بل أيضاً عدم توفر فرص حقيقية له للاندماج والمشاركة في المجتمع المحلي بسبب العوائق الاجتماعية والظروف المحلية والشخصية ومن الضرورة بمكان الإشارة إلى أن فقر الدخل أو الفقر المادي لا يسير باتجاه واحد مع الفقر البشري ففي حال تحقيق نجاحات واضحة في مجال زيادة دخل الفرد وبقاء الخدمات الاجتماعية والصحية المقدمة من الحكومة كما هي بشكل عام يمكن أن تختل المعدلات القائمة بين الفقر المادي والفقر البشري ففي عام 1996 تم تحقيق تقدم نسبي في الحد من الفقر في الدول العربية فكانت نسبته 4٪ أما الفقر البشري فقد بلغت نسبته 32٪.

#### 7 / 1) الفقر وأسبابه المختلفة

يمكن رد الأسباب المؤدية إلى الفقر إلى عدد كبير ومتنوع ولكن هذه الأسباب تختلف بين دولة وأخرى ففي الوقت الذي توجد به أسباب مشتركة للفقر بين دول العالم ومجتمعاته كافة بغض النظر عن طبيعتها

ومستوى تطورها، فإن للفقر أسباب داخلية بحتة تتعلق بالبلد نفسه وأسباب خارجية تؤثر على زيادة معدلات الفقر في الداخل وتأتي هذه الأسباب كعوامل إضافية أو طارئة تؤدي إلى زيادة حدة الفقر.

الأسباب المختلفة للفقر



شكل رقم (1)

عملياً ومن أجل تسهيل حصر الأسباب المختلفة للفقر بغض النظر عن حجم تأثيرها عليه والمساهمة في زيادة معدلاته يمكن رد هذه الأسباب إلى أربع مجموعات رئيسية وهذه المجموعات هي:

(1) الأسباب الاقتصادية.

(2) الأسباب الاجتماعية.

(3) الأسباب السياسية.

(4) الأسباب الخارجية.

على أن هذا التقسيم لا يعني بأن لا يكون هنالك تداخل بين أي من هذه المجموعات وبالتالي يمكن لدى البحث عن تفاصيل الأسباب المؤدية إلى زيادة معدلات الفقر في بلد ما القول أن أحد هذه الأسباب يمكن اعتبارها ضمن مجموعة أخرى من الأسباب المؤدية إليه.

#### **الأسباب الاقتصادية للفقر**

تقف الأسباب الاقتصادية على رأس الأسباب الداخلية المؤدية للفقر وذلك في المجتمعات كافة سواء أكانت مجتمعات نامية أم متقدمة وتعود هذه الأسباب إلى نتائج البرامج والسياسات الاقتصادية الحكومية وتفصيلها التي تساهم بشكل أو بآخر في الحد من مستوى الفقر ومعدلاته إذا ما أخذت بعين الاعتبار هذه القضية

عند وضع هذه البرامج وتتنوع هذه الأسباب ما بين أسباب اقتصادية بحثة أو أسباب مالية أو نقدية ويمكن اعتبار الأسباب التالية من أهم الأسباب الاقتصادية المؤثرة في معدلات الفقر زيادة أو نقصاناً تبعاً لنتائج الأداء الحكومي فيها:

#### 1- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي

تؤثر زيادة معدلات النمو الاقتصادي إيجاباً على الفقر ومعدلاته حيث إن هنالك علاقة عكسية بين معدلات النمو الاقتصادي وبين معدلات الفقر حيث ترتفع معدلات الفقر مع انخفاض معدلات النمو الاقتصادي والعكس صحيح وتظهر آثار هذه العلاقة بشكل أكثر وضوحاً على المدى البعيد، على أن هذه العلاقة بطبيعة الحال ليست أكيدة ونتائجها ليست كذلك دائماً فمعدلات النمو المرتفعة في الناتج المحلي لا تكفي للقضاء أو التخفيف من ظاهرة الفقر فالأمر لا يرتبط بالسياسات الاقتصادية المنتجة في الدول العربية فعندما تكون هذه المعدلات مرتفعة لا يستفيد منها سوى الأغنياء في اتجاه تزايد الاستهلاك التفاخري والسعي للادخار خارج إطار نشاط الاقتصاد الوطني وقد أوضح تقرير صادر عن الجامعة العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه على الرغم من تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة منذ العام 2000 في المنطقة العربية مما

انعكس في خفض معدلات اللامساواة التي كانت تتزايد من قبل إلا أن نسبة الفقر العام ما زالت مرتفعة وتصل إلى 40٪ بالمتوسط مما يعني أن قرابة 140 مليون عربي يعيشون تحت خط الفقر، ودعا التقرير إلى اعتماد سياسة فاعلة لإعادة توزيع الدخل معتبرا أن مواجهته لا تتطلب فقط تحقيق معدل نمو مرتفع وهو إن كان ضروريا للحد من الفقر إلا أنه لا يكفي وحده بل لا بد من تعزيز النمو بشكل أسرع وأكثر فاعلية للحد من الفقر.

## 2- أثر التضخم والبطالة وانخفاض الأجور:

يبدو أثر هذه العوامل الثلاثة على الفقر كبيرا ويمكن التعامل معها باعتبار كل منها سبباً مستقلاً من أسباب الفقر ولكن هذه المتغيرات الثلاث مترابطة من الناحية العملية وإن كانت العوامل التي تؤدي إلى كل منها قد تكون مختلفة عن الأخرى وفي جانب آخر فإن الأوضاع أو الخطط الاقتصادية المختلفة قد تؤدي إلى زيادة معدل إحدى هذه المتغيرات وتخفيض الأخرى ولكن تأثيرها على الفقر يظل قائماً كون أي زيادة تحصل على معدلات البطالة والتضخم أو انخفاض على معدلات الأجر تؤدي على المدى الطويل إلى زيادة حدة الفقر ومعدلاته ومن الضروري في هذا المجال الإشارة إلى أن العلاقة بين البطالة والتضخم من جهة والفقر من جهة ثانية هي علاقة

طردية فالزيادة في الطرف الأول تؤدي إلى زيادة في الطرف الثاني أما العلاقة بين الأجر الفعلي والفقر فهي علاقة عكسية حيث تؤدي الزيادة في الطرف الأول (الأجر الفعلي) إلى زيادة في حدة الفقر ومعدلاته حيث لا يمكن أن تتساوى الزيادات في معدل الأجور مع الزيادات في معدل التضخم\*.

تعتبر البطالة من أهم الأسباب المؤدية إلى الفقر في الدول العربية حيث بلغ معدل البطالة في هذه الدول سنة 2007 حوالي 13.7%، وقد حذر تقرير صادر عن منظمة العمل العربية من أن الدول العربية ستواجه مشاكل اجتماعية في حال عجزها عن توفير 70 مليون فرصة عمل حتى عام 2020 وهو الحد الأدنى المطلوب ليس من أجل حل مشكلة البطالة أو الحد منها بل من أجل المحافظة على معدلاتها السائدة في نهايات القرن العشرين أي منذ عام 2000 وأشار التقرير أيضاً إلى أن البطالة بين الشباب العرب تصل إلى 25% وهي من النسب الأعلى في العالم علماً بأن القوى العاملة العربية تتزايد بمعدلات عالية سنوياً تصل إلى حوالي 3.5% حسب التقرير ويشير الجدول التالي رقم (2) إلى معدلات البطالة في الدول العربية لسنوات مختلفة:

الدولة	معدل البطالة %
الأردن (2008)	12.7
الإمارات (2008)	3.7
البحرين (2006)	1.2
تونس (2008)	14
الجزائر (2008)	11.3
جيبوتي (2008)	59
السعودية (2008)	10
السودان (2008)	19.7
سوريا (2007)	8.4
الصومال (2005)	25
العراق (2008)	15.9
عمان (2005)	7.5
فلسطين (2008)	21.6
قطر (2007)	0.5
الكويت (2007)	1.3
لبنان (2005)	8.2
ليبيا (2005)	10
مصر (2008)	8.8
المغرب (2008)	9.6
موريتانيا (2005)	22
اليمن (2007)	15.9

جدول رقم (2)

معدلات البطالة في الدول العربية لسنوات مختلفة

تشير الأرقام إلى أن معدلات التضخم في الدول العربية المقدرة من خلال معدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك

المصدر: جامعة الدول العربية/ التقرير الاقتصادي العربي الموحد/ مصادر وطنية وتقديرات أولية.

سجلت ارتفاعاً في الدول العربية عام 2008 لتصل إلى 10.2٪ مقابل 7.3٪، أما بالنسبة لمعدلات التضخم في الدول العربية كل على حدة خلال الفترة من سنة 2000 حتى عام 2008 فيمكن ملاحظتها من الجدول رقم (3) التالي الذي يظهر معدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك للأعوام 2000-2008:

نسب مئوية

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	الدولة
13.9	4.7	6.3	3.5	3.4	1.6	1.8	1.8	0.7	الأردن
11.5	11.1	9.3	6.2	5.0	3.1	2.9	2.8	3.1	الإمارات
3.5	3.3	2.0	2.6	2.3	1.7	-0.5	-1.2	-0.7	البحرين
5.0	3.2	4.5	3.9	1.2	2.7	2.8	1.9	2.9	تونس
4.4	3.5	2.5	1.6	3.6	2.6	1.4	4.2	0.3	الجزائر
5.0	5.0	3.5	3.1	3.1	2.1	1.5	2.4	-2.9	جيبوتي
9.9	4.1	2.2	0.7	0.3	0.6	0.2	-1.1	-1.1	السعودية
16.1	7.5	7.2	8.5	8.4	7.7	8.3	4.9	8.0	السودان
15.1	4.5	10.0	7.8	4.7	4.8	1.0	3.0	-0.6	سوريا
2.7	30.8	53.2	37.0	27.0	33.6	19.3	16.4	5.0	العراق
12.4	5.9	3.2	1.9	0.7	0.2	-0.3	-0.8	-1.2	عمان
9.9	1.9	3.8	3.5	3.0	4.4	5.7	1.2	2.8	فلسطين
15.0	13.8	11.8	8.8	6.8	2.3	0.2	1.5	1.7	قطر
10.6	5.5	3.1	4.1	1.3	1.0	0.9	1.3	1.8	الكويت
10.8	4.1	5.6	0.0	3.0	1.3	1.8	0.0	0.0	لبنان
10.4	6.7	3.3	2.0	-2.3	-2.0	-9.8	-9.2	-2.9	ليبيا
18.3	9.5	7.8	4.0	16.2	5.8	2.4	2.1	2.8	مصر
3.9	2.0	3.3	1.0	1.5	1.2	2.8	1.9	1.9	المغرب
7.3	7.3	6.2	12.1	10.4	5.3	5.3	7.7	6.8	موريتانيا
19.0	12.6	18.4	11.4	12.5	10.8	12.2	11.9	4.6	اليمن

جدول رقم (3)

معدلات التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك 2008-2000

المصدر: النسب مجموعة من بيانات الدول الواردة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد

ومصادر وطنية ودولية أخرى

ويظهر هذا الجدول أن التغيير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأردن على سبيل المثال ارتفع عام 2008 بمعدل 13.9٪ عن عام 2007 وأن هذا التغيير بلغ في السودان 16.1٪ وفي اليمن 19٪ ويعني ذلك بأن هذا التغيير سيكون كبيراً جداً مقارنة مع عام 2000 الأمر الذي يعكس انخفاضاً هائلاً في الأجور الفعلية للعاملين وتأثيراً كبيراً نتيجة لذلك على الفقر.

#### سوء توزيع الدخل والثروة

يؤدي سوء توزيع الدخل والثروة إلى زيادة حدة الفقر ومعدلاته وبشكل خاص عندما تتركز الثروة في أيدي نسبة ضئيلة من السكان ويتعزز ذلك بطبيعة الحال بعدد من العوامل الاقتصادية التي تؤدي إلى نفس النتيجة والتي لا تصل أهميتها إلى مستوى اعتبارها عناصر رئيسية في زيادة الفقر وإن كانت ذات تأثير واضح مثل السياسة الضريبية والتي تعتمد على زيادة الضرائب غير المباشرة التي تزيد الأعباء على ذوي الدخل المحدود وعلى العاطلين عن العمل وحتى على الذين لا دخل لهم ويضطرون من جرائها للحصول على السلع والحاجات الاستهلاكية التي تساعد على الحصول على الحد الأدنى من مستوى المعيشة بنفس القدر من الضرائب التي يدفعها الأغنياء مقابل حصولهم على نفس السلع.

يتميز سوء توزيع الدخل والثروة في البلاد العربية بأنه ظاهرة محلية أولاً تسود في كل دولة عربية على حدة وظاهرة عربية ثانياً تسود كافة الدول العربية حيث تصل الإيرادات العامة في بعض الدول الغنية إلى معدلات هائلة مقارنة مع الدول العربية الأخرى وخاصة الدول العربية محدودة الموارد ويمكن ملاحظة سوء توزيع الدخل والثروة على مستوى الدول العربية وذلك من خلال الاطلاع على متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي ومن الإيرادات والمنح السنوية لكل دولة عربية خلال سنوات 2007 و 2008 ويظهر الجدول رقم (4) الفروقات الواضحة التي تنعكس بشكل كبير على حدة الفقر ومعدلاته بين الدول العربية وبطبيعة الحال فإن تأثير هذه الفروقات على الفقر تتزايد عند الأخذ بعين الاعتبار الفروقات في عدد سكان الدول العربية المختلفة.

تظهر أرقام الجدول أن الدول العربية تنقسم من حيث الإيرادات العامة وبالتالي من حيث نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بشكل حاد ما بين دول فقيرة جداً ودول غنية جداً بينها بعض الدول ذات الوضع الاقتصادي المتوسط وهذا يعني أن الفقر في الدول العربية بشكل عام أساسه انقسامها على أساس الموارد الاقتصادية ومثل هذا الواقع ينطبق بطبيعة الحال على الدول العربية كل على حدة حيث إنها بأغلبها

تعيش حالة من الانقسام الطبقي وتركز الثروة وبالتالي حالة من انخفاض الدخل ومعدلاته لدى الغالبية العظمى من المواطنين في الدول العربية وعملياً فإن هذه الظاهرة تتوسع بل تتزايد مع مرور الأيام حيث تتآكل الطبقة الوسطى نتيجة الأوضاع الاقتصادية وغيرها من الظروف ويزداد تمركز الثروة والدخل وتراجع عدد مالكيها فيما يزداد الفقراء في غالبية هذه الدول.

الدولة	الإيرادات العامة والمنح (مليار دولار)		متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي (دولار)	
	2007	*2008	2007	2008
الأردن	5.603	6.683	2971	3630
الإمارات	62.120	67.109	43815	52574
البحرين	5.417	7.121	17754	21668
تونس	10.622	11.302	3487	3959
الجزائر	53.157	79.172	3939	4916
جيبوتي	298	411	1007	1131
السعودية	171.413	293.598	15835	18898
السودان	9.205	12.396	1519	1599
سوريا	9.208	11.819	2128	2677
الصومال	---	---	---	---
العراق	41.486	63.748	2442	3611
عمان	15.398	19.867	15.180	20898
قطر	32.360	34.439	57946	70651
الكويت	53.582	67.933	34431	43046
لبنان	6.008	7.132	6353	7466
ليبيا	42.177	57.640	9038	10.520
مصر	31.545	40.168	1791	2192
المغرب	20.960	26.255	2342	2632
موريتانيا	793	0.802	901	1128 ملاحظة
اليمن	7.183	10.298	1011	1181

جدول رقم (4)

المنح والإيرادات في الدول العربية للأعوام 2007-2008 ومتوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي

- موازنات وبيانات أولية للسنوات المالية المنتهية في آذار/ الملحقان 2/2 و 8/2 في التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009
- المصدر: فعالية أولية/ الموازنات العامة للدول العربية ومصادر وطنية أخرى.

### الأسباب الخارجية:

- سياسات التكيف الاقتصادي
- العولمة الاقتصادية
- تحرير التجارة الدولية

لا تقتصر أسباب انتشار الفقر على العوامل الاقتصادية الداخلية كالسياسات الاقتصادية للدولة وسوء توزيع الدخل وغيرها بل تشمل أيضاً المتغيرات الخارجية المؤثرة في زيادة ظاهرة الفقر أو الحد منها خاصة وأن الدول العربية سارعت إلى توسيع حالة الانفتاح الاقتصادي والتجاوب مع أجواء العولمة خلال العقدين الأخيرين ما أدى إلى نشوء أوضاع اقتصادية جديدة ساعدت على انتشار الفقر إضافة إلى تطبيق آليات الرأسمالية واقتصاد السوق الذي لا بد له من إنتاج عوامل الفقر فباتت إزالته أمراً صعباً لأن آليات العولمة تعمل في جغرافية واسعة جداً مما يجبر الدول على البحث عن تطبيق شبكات الأمان الاجتماعي التي لا تضمن الحد من الفقر.

لقد هبت رياح العولمة الاقتصادية عاتية بعد مرور أكثر من عقدين على تطبيق غالبية الدول العربية لوصفة صندوق النقد الدولي (برامج الإصلاح أو التكيف الهيكلي) بعد أن وقعت في فخ المديونية وبات من الصعب عليها الاستمرار في التعامل مع الصندوق والبنك

الدوليين دون الالتزام بتطبيقها وبشكل خاص فيما يتعلق منها بتفكيك القطاع العام (الخصخصة) وتحديد أسعار الصرف والحد من الأجور والتخلي عن الدور الاجتماعي للدولة وإنشاء أسواق للأوراق المالية وقد أدت سياسات التكيف الاقتصادية إلى عدد من السلبيات أدت جميعها إلى التأثير سلباً على الفقر ومنها بشكل خاص.

- تخلي القطاع الخاص في معظم البلدان العربية إلى حد كبير عن الأنشطة الاقتصادية التي تحقق فيه مكانة عالية وتشغلاً أكثر كثافة للعمالة.
- توجه الاستثمارات الأجنبية التي دخلت الأسواق العربية إلى الاحتكارات والاستثمار في القطاعات غير الإنتاجية وعدم إنشاء صناعات جديدة.
- لم يؤدي تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي إلى حل المشاكل التي تم تطبيقها من أجل التخلص منها وعلى رأسها المديونية بل إن حجم الدين العام تضاعف من خلال زيادة الدين الخارجي والداخلي أيضاً.
- حقق الاندماج في الاقتصاد العالمي عبر تحرير التجارة مصلحة الاقتصادات غير العربية.

ترصد الدراسات الخاصة بنتائج تطبيق الدول العربية للاتفاقيات مع الصندوق والبنك الدوليين عدداً من الآثار الاجتماعية السلبية لهذه السياسات حيث تظهر بوضوح في جوانب ثلاثة هي:

- 1- الفقر: حيث تغلب على معظم البلدان العربية التي طبقت برامج الصندوق والبنك الدوليين زيادة معدلات الفقر نظراً لإلغاء برامج الدعم التي كانت هذه الدول تقدمها قبل تطبيق هذه البرامج سواء أكان ذلك دعماً مباشراً أم غير مباشر.
- 2- الأسعار: حيث إن عملية التسعير تأتي في إطار برامج الصندوق والبنك الدوليين متأثرة بحركة الأسعار العالمية في حين أن أجور العاملين تبقى ثابتة أو تتحرك بشكل محدود.
- 3- التشغيل: حيث إن الخصخصة المرتبطة بهذه البرامج تؤدي إلى تسريح العمال وتضييق قاعدة العاملين في القطاع العام الذي إضافة لزيادة التشغيل كان يقدم العديد من السلع والخدمات التي تلبي الحاجات الأساسية للمواطنين المرتبطة بالحد من معدلات الفقر.

تشير النتائج التطبيقية للأوضاع الاقتصادية للعولمة إلى أن الخسائر تتمركز في مجموعة الدول الأقل نمواً فقد جاء في البرنامج الإنمائي للتنمية البشرية لعام 1997 إلى أن خسائر هذه الدول تبلغ نحو 600 مليون دينار سنوياً وتصل في جنوب الصحراء الأفريقية إلى نحو 1200 دولار سنوياً وذلك لانخفاض نصيب هذه الدول من التجارة الخارجية وتأكيداً لذلك جاء في التقرير أن أقل الدول نمواً والتي تشكل 10٪ من سكان العالم كان نصيبها من التجارة الدولية ما نسبته 0.3٪ والسبب في ذلك أن آليات العولمة لا تعتبر مواتية لاقتصاديات الدول النامية وقد أظهرت الدراسات انخفاض دخول 20٪ من السكان في هذه الدول وتدهور توزيع الدخل فيها وزادت معدلات الفقر خلال تحرير التجارة العالمية والتوسع في السياسات الاقتصادية الناتجة عن العولمة. أثرت نضائح الصندوق والبنك الدوليين حتى على الدول النفطية الغنية فقد شهدت دول الخليج معدلات تضخم غير مسبوقة في تاريخها تقدر في معدلها العام بنحو 9.5٪ وعلى الرغم من أن اقتصاديات دول الخليج لم تدخل في اتفاقيات مع الصندوق والبنك الدوليين فإن نضائحيهما كثيراً ما وجهت إلى هذه الدول ويمكن القول في ضوء ما ذكر بأن سياسات التكيف الاقتصادي تؤدي بشكل واضح إلى النتائج السلبية التالية:

- 1- إن السياسات المالية التي يطالب بها الصندوق أدت إلى الإضرار بفئات واسعة من الشعوب ولا سيما تلك الفقيرة أو محدودة الدخل.
- 2- إن تلك السياسات (سياسات التقشف المالي) حرمت الكثير من فرص التعليم والاستفادة من الرعاية الصحية.
- 3- إن سياسات رفع الدعم عن قطاعات كاملة وبيع جزء كبير من مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص أدت إلى رهن حياة الفقراء بأيدي القطاع الخاص في البلدان النامية وبأجندته الخاصة.
- 4- إن سياسات تحرير التجارة الخارجية ورفع القيود عنها أدت إلى تقسيم فئات المجتمع إلى قسمين الأول منهم ينعم برفاهية تطغى عليها صفة الاستهلاك والثاني يقع فريسة الفقر والجوع.
- 5- إن تخفيض سعر الصرف أدى إلى زيادة غنى الأغنياء وفقير الفقراء.
- 6- إن زيادة معدلات الفائدة تؤثر على خفض الاستهلاك والاستثمار المتوقعين.

#### انخفاض معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

لا يؤدي النمو الاقتصادي معبراً عنه بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى الحد من الفقر في الحالات كافة وإن كان تراجع النمو الاقتصادي يعتبر سبباً من أسبابه الرئيسية كما ذكر سابقاً فالمهم في هذا الموضوع هو حصة الفرد من الناتج المحلي أولاً بشكل عام وأيضاً

عدم المساواة في توزيع الدخل الذي يتأثر بدوره بسببين أولهما عدم المساواة في توزيع الأصول المادية والمالية بين السكان الذي يزيد من صعوبة حصول الفقراء على الأصول والائتمان وثانيهما عدم كفاية التحويلات إلى الفقراء للتعويض عن عدم العدالة في توزيع الدخل. استناداً لذلك يجب التأكيد على أن ارتفاع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بصورته المجردة لا يكفي للقضاء على الفقر أو التخفيف منه خاصة إذا كان الارتفاع متأتياً من إيرادات تصديرية لمواد أولية ناضبة (النفط) أو أن تتسم ثمار النمو بعدم العدالة في التوزيع حيث لا يستفيد الفقراء من المحصلة المباشرة لمعدلات النمو المرتفعة بقدر استفادة الأغنياء منه.

يظهر الجدول (5) بأنه رغم العلاقة المباشرة بين معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والفقر إلا أن تأثيره على الفقر ليس متساوياً الأمر الذي يؤكد أهمية الأسباب الأخرى على دليل الفقر البشري (الاجتماعي) فمعدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال أكثر من أربعة عشر عاماً (1990-2004) بقي محافظاً على معدل 3.4% إلا أن ذلك لم يؤثر على معدل دليل الفقر البشري الذي بقي مرتفعاً في عام 2004 (31.3%) وفي اليمن أيضاً ففي الوقت الذي كان فيه معدل

النمو السنوي خلال نفس الفترة منخفضاً كان معدل دليل الفقر البشري مرتفعاً أيضاً ويساوي (40.6٪).

الدولة	معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 1990-2004	دليل الفقر البشري %
السودان	3.4	31.3
موريتانيا	1.2	41
اليمن	1.7	40.6
الأردن	0.5	7.6
تونس	3.2	17.9
الجزائر	0.9	21.5
جيبوتي	-1.9	30
سوريا	1.5	14.4
مصر	2.5	20
المغرب	1.1	33.4
السعودية	-0.1	14.9
عمان	1.9	21.1
لبنان	3.7	9.6
الإمارات	-0.5	15.9

جدول رقم (5)

معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية 1990-2004 ومعدل دليل الفقر البشري لعام 2004

على كل حال فإن المعدلات الواردة في هذا الجدول والمتعلقة بحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سجلت تدنياً واضحاً خلال الفترة من عام

• United Nations Development Program (UNDP), Human Development Report (2005)

2010 وذلك بسبب تأثيرات الأزمة المالية العالمية والتداعيات المختلفة التي حصلت في الدول العربية ففي عام 2007 بلغ معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية 6.2% وفي عام 2008 انخفض إلى 4.8%.

### الأسباب السياسية للفقر

#### 1- الفساد:

يؤدي الفساد إلى نتائج سياسية واقتصادية خطيرة فهو لا يؤدي إلى إضعاف هيبة الدولة فقط بل يؤدي إلى إعاقة التنمية الاقتصادية أيضاً بسبب الأموال الطائلة التي يتسبب في إهدارها وقد وضعت منظمة الشفافية الدولية في الصفحة 23 من تقريرها الصادر عام 2004 قائمة بأسماء عشرة من رؤساء الدول الذين نهبوا المال العام بمبالغ هائلة كان من الممكن أن تسهم في التنمية الاقتصادية في بلدانهم ومنهم على سبيل المثال محمد سوهارتو رئيس جمهورية أندونيسيا من عام 1967 حتى عام 1998 والذي استولى على مبالغ تتراوح ما بين 15 مليار و 35 مليار دولار في الوقت الذي لم يكن متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أندونيسيا يزيد عن 695 دولار سنوياً.

من هؤلاء الزعماء أيضاً الرئيس الفلبيني فرديناند ماركوس الذي استولى خلال الفترة ما بين عام 1972 وعام 1986 على مبالغ تتراوح ما بين 5 مليارات و10 مليارات دولار ولم يكن متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الفلبين يزيد عن 912 دولار سنوياً ومنهم الرئيس الزائيري موبوتو سيسيسيكو الذي حكم زائير من عام 1965 إلى عام 1997 واستولى على 5 مليارات دولار ولم يكن متوسط دخل الفرد في بلاده يزيد على 99 دولار سنوياً ومنهم ساني إياجا رئيس نيجيريا الذي حكم البلاد من عام 1993 حتى عام 1998 واستولى خلال هذه الفترة على مبالغ تتراوح ما بين مليارين وخمسة مليارات دولار ولا يزيد متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي على 319 دولار سنوياً.

إن هذه الأمثلة على المبالغ الهائلة التي تهدر نتيجة الفساد السياسي تظهر الآثار الخطيرة له على الاقتصاد الوطني وبالتالي على التنمية الاقتصادية والفقر على أن نتائج الفساد لا تتوقف على نهب الأموال عن طريق رؤساء الدول فالفساد هو عبارة عن منظومة متكاملة من المظاهر والإجراءات تدعمها شبكة من الفاسدين الذين يتحكمون في جوانب عديدة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية

وعملياً ارتبطت عمليات الفساد في الدول النامية بالمدىونية التي تحولت خلال فترة بسيطة إلى أزمة وطنية حيث أدى الفساد إلى تحميل الدول ديوناً كان الحصول عليها من الصندوق والبنك الدوليين وبتوصياتهما سهلاً جداً وبعد ذلك تحول السداد إلى مشكلة اقتصادية وسياسية جعلت الدول المدينة رهينة لتوصيات المنظمات الدولية مما ضاعف من الآثار السلبية على التنمية الاقتصادية وزاد من حدة الفقر ومعدلاته في هذه الدول.

إن نتائج الفساد تؤثر في محصلتها النهائية على الفقر وتؤدي إلى زيادة معدلاته وحدته وفي سياق ذلك فإن لها تأثيرات ونتائج سلبية على العديد من جوانب الحياة إضافة إلى تأثيرها المباشر على التنمية الاقتصادية ويمكن الإشارة إلى التأثيرات التالية للفساد:

- تأثيرات على المالية العامة بسبب خفضه للإيرادات العامة والتهرب من دفع الضرائب.
- تأثيرات الفساد على الكفاءة والجودة والنوعية (تلزيم العطاءات أو إرسائها على من لا يتمتع بالكفاءة اللازمة).
- تأثيرات الفساد على تركيبة النفقات العامة وزيادتها.
- تأثيرات الفساد على تخصيص الموارد بسبب خفض الرقابة

- تأثيرات الفساد على إجراءات التوظيف والتعيين والترفيه في الدولة والقطاع العام والتي تستند إلى المحسوبية مما يؤدي إلى تخفيض نوعية الإدارة وتشويه سوق العمل على قاعدة توزيع الغنائم.

إن هذه المظاهر كافة تؤثر بشكل مباشر على زيادة معدلات الفقر بسبب ترسيخ عدم العدالة في توزيع الدخل ويؤدي الفساد إلى تقليل فرص الفقراء في الحصول على حقهم الطبيعي في وظائف الدولة وذلك لعدم قدرة هؤلاء الفقراء الحصول على الدعم المطلوب لذلك.

## 2- العسكرية والحروب والإنفاق العسكري:

ربما يختلف البعض حول ما إذا كان الإنفاق العسكري او العسكرية هو من الأسباب الاقتصادية أو الأسباب السياسية لزيادة حدة الفقر ومعدلاته ولكن لا يختلف أحد بأنه من الأسباب الهامة لزيادة معدلات الفقر لأن حجم الإنفاق العسكري في دول العالم كافة يستهلك جزءا كبيرا من موازنات الدول وينطبق ذلك بشكل كبير على الدول العربية حيث تشير الإحصاءات السنوية التي ينشرها المعهد الدولي للسلام (كتاب 2006) إلى أن معدل ما يتحمله المواطن في دول الخليج العربي من الإنفاق العسكري يفوق ست مرات ما يتحمله الفرد على مستوى العالم ويصل إلى حوالي 35% من دخلها

القومي الذي لا يزيد فيه ما تنفقه هذه الدول على الصحة والتعليم عن 3٪ إلى 5٪ من الدخل القومي.

يظهر الجدول رقم (6) حجم الإنفاق العسكري مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي في الدول العربية حيث أخذت أرقام الإنفاق العسكري لعام 2007 من كتاب حقائق العالم الذي تصدره المخابرات الأمريكية وهذه بطبيعة الحال هي الأرقام المعلنة وليست الأرقام الحقيقية، أما أرقام النتائج المحلي الإجمالي للدول العربية فقد أخذت من الأرقام الصادرة عن البنك الدولي لعام 2007، وعملياً فإن الفساد والمديونية يتداخلان مع نفقات التسليح في العديد من الحالات وتؤثر النفقات الهائلة للتسليح في الدول العربية على الإنفاق العام وعلى الموازنات الحكومية الأمر الذي ينعكس سلباً على زيادة معدلات الفقر وانتشاره.

الدول العربية	الإنفاق العسكري 2007
السعودية	18
الجزائر	6.4
الكويت	2.5845
مصر	2.44
المغرب	2.3056
الإمارات	1.6
الأردن	1.46

العراق	1.3
ليبيا	1.3
اليمن	0.8855
سوريا	0.858
قطر	0.723
البحرين	0.6289
السودان	0.587
لبنان	0.5406
تونس	0.356
عمان	0.25299
جيبوتي	0.286
موريتانيا	0.0208
الصومال	0.0189
جزر القمر	0.0116

جدول رقم (6)

الدول العربية/ الإنفاق العسكري للعام 2007 ب(مليار دولار)

### الأسباب الاجتماعية والديمغرافية للفقر:

- ارتفاع معدلات النمو السكاني.
- ارتفاع معدل عبء الإعالة.
- التهميش الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المحلية.

المصدر: كتاب حقائق العالم/ إصدار المخابرات الأمريكية (CIA).

يعتبر ارتفاع معدلات النمو السكاني سبباً هاماً من أسباب زيادة حدة الفقر ومعدلاته بشكل مضطرب لأن الزيادة السكانية تعتبر من العوامل المضادة للنمو والتوسع والإصلاح الاقتصادي وزيادة معدلات الفقر وقد تميزت البلدان العربية خلال معظم النصف الثاني من القرن العشرين بواحد من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم أجمع ففي الفترة الممتدة بين عامي 1975 و 1980 كانت المعدلات الإجمالية للخصوبة في المنطقة 6.5٪ ما يعني أن معدل إنجاب المرأة العربية خلال عمر الإنجاب هو ستة مواليد أو سبعة، وقد انخفض هذا المعدل إلى 3.6 في الفترة ما بين عام 2000 وعام 2005 وهو أعلى من نسبة الاستعاضة السكانية البالغة 2.1 وقد أسهم معدل الخصوبة المرتفع في ارتفاع نسبة النمو السكاني رغم أنه انخفض من 3.2٪ سنوياً في الفترة ما بين عام 1970 وعام 1975 إلى 2.1٪ في الفترة ما بين العامين 2000 و2005، هذا ومن المتوقع أن يزداد النمو السكاني في المنطقة بنسبة 2٪ سنوياً وهذا يعني أن تأثيرات الزيادة في عدد سكان الدول العربية من المتوقع أن تصل بالسكان عام 2015 إلى 385 مليون نسمة الأمر الذي سيشكل عامل ضغط كبير على الفقر لأن التنمية الاقتصادية بالمعدلات المعروفة في الدول العربية لا تستطيع متابعة نتائج معدلات النمو السكاني المرتفعة.

الدول العربية	معدل النمو السكاني 2010-2005	معدلات نمو الناتج المحلي 2008-2007
الأردن	3.04	2.22
الإمارات	2.85	6.17
البحرين	1.79	8.11
تونس	1.08	1.00
الجزائر	1.51	1.73
جيبوتي	1.90	3.10
السعودية	2.24	2.33
السودان	2.22	2.56
سوريا	2.52	2.46
الصومال	2.92	7.99
العراق	1.84	3.03
عمان	1.97	4.52
فلسطين	3.85	---
قطر	2.11	18.11
الكويت	2.44	3.43
لبنان	1.05	0.64
ليبيا	1.97	3.24
مصر	1.76	1.96
المغرب	1.20	1.59
موريتانيا	---	2.44
اليمن	2.97	3.59
جمهورية القمر	2.46	---

جدول رقم (7)

معدل النمو السكاني للدول العربية 2010-2005

ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 2008-2007

عمليا تتسم معدلات النمو السكاني بالاستقرار وتتغير بشكل محدود على المدى القصير كما أن هذه المعدلات في حال ثباتها تنتج أعدادا أكثر من السكان فسنة بعد أخرى يتزايد عدد السكان المنسوبة

المصدر: معدلات مستخرجة من سجلات الأمم المتحدة

لهم الزيادة، أما بالنسبة لمعدلات النمو في الناتج المحلي فإنها من الممكن أن تتغير صعوداً أو نزولاً خلال فترة محدودة بشكل ملموس نتيجة تغير الظروف الاقتصادية والظروف الخارجية مما يعني أن مقارنتها بمعدلات النمو السكاني لا تعكس حقيقة تأثيرات معدلات النمو السكاني على الفقر وحدته ومعدلاته.

في جانب آخر يؤثر معدل عبء الإعالة على الفقر (وهذا المعدل هو عدد الأفراد الذين يعولهم كل عامل في المتوسط)، فارتفاع معدل عبء الإعالة في الدول التي يصل إلى (5 أو 6 أشخاص) على سبيل المثال يعني أن الدخل الذي يحصل عليه عامل واحد يستخدم لإعالة خمسة أو ستة أشخاص في المتوسط مما يعني عند مستوى معين من الأجور انخفاض معدل الدخل الفردي في تلك الدول التي ترتفع فيها معدلات عبء الإعالة عن الدول التي ينخفض فيها هذا المعدل، وهناك علاقة مباشرة بين معدل عبء العمل في الدولة وبين مستوى الفقر فيها بافتراض ثبات إنتاجية العمالة ويتأثر معدل عبء العمالة بثلاثة أسباب غير مباشرة مؤثرة على الفقر هي معدل مشاركة القوى العاملة ومعدل مشاركة المرأة في القوى العاملة والبطالة، وكلما انخفض معدل مشاركة القوى العاملة ارتفع معدل عبء الإعالة وبافتراض ثبات معدل الإعالة فإنه كلما انخفض معدل

مشاركة المرأة في القوى العاملة ارتفع معدل عبء الإعاقة والسبب الثالث الأساس في معدل عبء الإعاقة هو البطالة فكلما ارتفع معدل البطالة قل عدد العمالة الموظفة ومن ثم ارتفع عبء الإعاقة.

إضافة لذلك يؤدي التهميش الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المحلية والمناطق الريفية إلى زيادة معدلات الفقر وعدد الفقراء حيث إن الاهتمام الزائد بالمناطق الحضرية يستفيد منه عدد محدود من السكان بغض النظر عن مستوى الخدمات المقدمة لهذه المناطق مثل عرض الشوارع ونوعيتها وغير ذلك، هذا في الوقت الذي تعاني به المناطق الريفية من قصور في البنى التحتية كالطرق والكهرباء والنقل والاتصالات.

إن عدم قدرة الفقراء في المجتمعات المحلية البعيدة والريفية ومناطق البادية على الوصول إلى الأسواق ومناطق الخدمات الرئيسية تمثل أحد العوامل الهامة في زيادة فقرهم مما يضع العوائق الكبيرة أمام تحسين أوضاعهم.

## الفصل الثاني

### 1 /2 مدخل

تتحكم بالفقر أربعة عوامل هامة تؤدي إليه وتسارع في زيادة أو نقصان معدلاته وفي إمكانات الحد منه كظاهرة اجتماعية اقتصادية.

#### العامل الأول

إن الفقر هو ظاهرة أزلية وجدت منذ وجد الإنسان وبدأ في التعرف على الطبيعة من حوله وقد ترسخت هذه الظاهرة مع اكتشاف الأدوات الأولية للصيد ومن ثم تملك بعض وسائل الإنتاج وبقاء الآخرين مالكين لقوة عملهم فقط وربما لن يأتي ذلك اليوم الذي يتخلص فيه العالم نهائياً من ظاهرة الفقر.

#### العامل الثاني

إن معالجة ظاهرة الفقر ومحاولة الحد منه هو قضية اجتماعية اقتصادية من حيث أدوات تحقيق ذلك ولكنها بالأساس قضية سياسية داخل كل مجتمع على حدة وعلى مستوى العالم أجمع أيضاً فالعوامل والظروف السياسية تتحكم بمصائر الشعوب بطبيعة الحال وبأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

### العامل الثالث

إن الفقر ومحاولات الحد منه ليست قضية الجميع بل هي قضية خلافية يحكمها تضارب المصالح في العديد من الحالات، ففي الوقت الذي تسعى به قوى اجتماعية في مواقع السلطة أو خارجها للقضاء على ظاهرة الفقر أو الحد منه تحاول قوى أخرى ربما تكون أكثر قوة ونفوذاً منها لإبقاء الأمور كما هي عليه كونها مستفيدة من واقع الفقر ومن بعض الظروف الاقتصادية والاجتماعية المؤدية إليه.

### العامل الرابع

إن ظروفًا طارئة أو خارجة عن إرادة الدول والشعوب تتحكم بالفقر مثل الحروب والكوارث الطبيعية الأمر الذي يعرقل المساعي الوطنية ومساعي المؤسسات الدولية الحثيثة من أجل الحد من ظاهرة الفقر ومعدلاته.

### الفقر في الدول العربية، جوهر المشكلة وحجمها

يعتبر أساس المشكلة في ارتفاع معدلات الفقر وحدته في الدول العربية سياسياً ويمثل في تقسيم هذه المنطقة الجغرافية ذات اللغة والتاريخ والثقافة والدين المشترك إلى دول متعددة أراد لها الاستعمار أن تكون كذلك حتى يسهل نهب خيراتها والتحكم في مصادرها.

لقد أدى تقسيم المنطقة الجغرافية العربية الواحدة إلى عدة دول إلى وجود تفاوت كبير في الثروة بين هذه الدول وقد انقسمت الدول العربية من هذه الناحية إلى دول نفطية تتكون بشكل رئيس من دول الخليج العربي وهي دول غنية بطبيعة الحال إضافة إلى دول أخرى غنية بالمصادر والمواد الأخرى كالموارد الزراعية والحيوانية ودول فقيرة الموارد ولكن هذا التقسيم لا يعني بأن الفقر غير موجود في الدول العربية الغنية بالموارد الطبيعية فسوء توزيع الدخل والموارد في هذه الدول بين المواطنين يؤدي إلى نفس النتيجة من انتشار الفقر وزيادة معدلاته، وينتج عن تمتع بعض الدول العربية بالموارد النفطية تحديداً تركز الثروة في أيدي فئة محدودة من السكان وتحويل الفوائض المالية الضخمة وخاصة التي تحققت خلال فترة الطفرة النفطية إلى الدول والمصارف الغربية وقد تضخمت هذه الأموال العربية المسماة بالأموال المهاجرة والمتراكمة في هذه المصارف

والدول إلى درجة أن دراسة اجتماعية أعدها المجلس الأعلى للطفولة والتنمية أكدت بأن استثمار (1٪) من هذه الأموال كفيل بالقضاء على الفقر العربي الأمر الذي يؤكد الطابع السياسي لأزمة الفقر العربي سواء أكان ذلك بالنسبة لتباين الموارد الطبيعية بين هذه الدول أم لسوء توزيع الدخل فيها.

في جانب آخر تأتي الأسباب المختلفة الأخرى سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم خارجية أم غير ذلك لتكتمل حلقة مسببات الفقر الذي تبدو حدته بشعة جداً في البلدان العربية عندما يتم التعامل مع الدول العربية كوحدة واحدة متكاملة وهذا بدوره يؤدي إلى تنويع العوامل المؤدية إلى الفقر أكبر مما لو تم التعامل مع الفقر في كل دولة عربية على حدة وجرى البحث عن أسبابه وواقعه والسبل الكفيلة بحله في كل منها.

### التكامل الاقتصادي العربي أساس الحل

طرح شعار التكامل الاقتصادي العربي منذ تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945 وحتى الآن لم يتحقق هذا الشعار بل إن السوق العربية المشتركة لم تر النور أيضاً كبداية لحل مشاكل البلاد العربية وفي مقدمتها الفقر وهذا يؤكد الطابع السياسي لأزمة الفقر

والحد من معدلاته ورغم أن التجارة العربية البينية تحسنت خلال السنوات الأخيرة إلا أن التحسن لم يرق إلى مستوى السوق المشتركة ولا إلى بدايات تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

ويظهر الجدول رقم (8) نسبة مساهمة التجارة البينية من التجارة العربية الإجمالية حيث تراجعت نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات العربية من 9% عام 2004 إلى 8.3% عام 2008 وكمتوسط كامل الفترة تراجعت إلى 8.7%، أما نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات فقد زادت بشكل محدود من 10.9% عام 2004 إلى 11.1 عام 2008 وكمتوسط لكامل الفترة إلى 12%.

الحالة	2004	2005	2006	2007	2008	الفترة % متوسط
نسبة الصادرات البينية العربية إلى إجمالي الصادرات العربية.	9.00	8.6	8.6	8.9	8.3	8.7
نسبة الواردات العربية إلى إجمالي الواردات العربية.	10.9	12.6	13.3	12.1	11.1	12

جدول رقم (8)

مساهمة التجارة البينية من التجارة العربية الإجمالية 2008-2004

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009

عملياً لم تكن فكرة تأسيس تكتلات اقتصادية وإقليمية بفكرة جديدة في المحيط العربي فقد ولدت فكرة إنشاء سوق عربية مشتركة في العقد الخامس من القرن الماضي لكنها دفنت في المهدي بسبب الظروف السياسية في حينه والتي لا زالت قائمة وذلك رغم أن المحددات الموضوعية للتكامل الاقتصادي في العالم العربي متوافرة إلى حد بعيد فدول الخليج تمتلك أهم المدخرات النفطية في العالم ودول الغرب العربي والسودان تمتلك الموارد الإنتاجية الضرورية لتحقيق الأمن الغذائي ومنطقة الشرق الأوسط (بلاد الشام) تمتلك الموارد البشرية المناسبة.

رغم ذلك فإن تباين الأنظمة الاقتصادية والسياسية العربية وتنامي مصلحة القوى الاقتصادية الكبرى قتل مشروع السوق العربية المشتركة والتكامل الاقتصادي ولا يزال هذا الوضع قائماً رغم أن البحث جرى عن تكتلات إقليمية بديلة مثل مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي.

لقد أدت هذه التكتلات الإقليمية العربية والجهود المختلفة للحد من الفقر إلى تحقيق نتائج محدودة في هذا المجال ويمكن ملاحظة حجم التطور في التجارة البينية العربية في أرقام الجدول رقم (8) حول تطور حجم التجارة البينية ولكن أرقام هذا الجدول تظهر

بوضوح أن مساهمة التكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة باعتبارها أبرز آليات الحد من الفقر لم تحقق النتائج المطلوبة حتى الآن كما أنها لا تزال تعاني من صعوبة التحقيق.

## 2 / 2) الحد من الفقر بمعالجة الأسباب المؤدية إليه

جرى في الفصل الأول تقسيم الأسباب المؤدية إلى الفقر إلى

أربعة أسباب رئيسية هي:

1- الأسباب السياسية.

2- الأسباب الخارجية.

3- الأسباب الاقتصادية.

4- الأسباب الاجتماعية والديموغرافية.

في ضوء هذا التقسيم يبدو من الواضح أن الأسباب الطارئة كالحروب والكوارث الطبيعية والبراكين والعواصف والانهيئات والسيول التي تصل إلى مستوى معين من الشدة تؤدي إلى خسائر بالمليارات تنعكس على التنمية الاقتصادية والواقع الاجتماعي سلبا وتعطل كافة الخطط والبرامج الموضوعة لمعالجة الفقر.

في جانب آخر يظهر الفساد وهو من أهم الأسباب السياسية باعتباره محصلة للواقع السياسي الذي يسود الدول المختلفة،

والتخلص من الفساد وآثاره ليست عملية سهلة بل هي قضية تتحكم بها عوامل مختلفة ولا يمكن التخلص من الفساد باعتباره إفرازًا للنظام السياسي القائم ومكوناته دون الوصول إلى تغييرات سياسية في النظام القائم الأمر الذي يعني أن التخلص من نتائج الفساد على الفقر لا يمكن أن يتم بشكل مستقل ولا يدخل هذا الهدف ضمن المخططات التي توضع لمعالجة النظام السياسي القائم بشكل عام ويبدو تأثير الفساد على الفقر شبيهاً إلى حد كبير بتأثير العوامل الخارجية الطارئة كالحروب والكوارث الطبيعية.

إن هذا الفصل الذي يبين الأسباب والعوامل المؤدية إلى الفساد يحصر إمكانات معالجته والعمل على الحد منه بالأسباب الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية القابلة للتغيير من خلال الخطط والبرامج والقرارات الاقتصادية والسياسات الحكومية.

تتداخل لدى الحديث عن معالجة قضية الفقر والحد منه عوامل عديدة فمحاربة الفقر تعد قضية وطنية خاصة بكل دولة على حدة ولكنها تحولت في الفترة الأخيرة إلى هدف أممي تتكاتف الجهود للمساعدة في تحقيقه وخاصة بعد أن تحول العالم إلى مجتمع واحد منفتح سقطت ما بينه الحواجز الجمركية وبعد أن تحققت ثورة الاتصالات وسهولة انتقال الأموال والاستثمارات المالية وبعد

أن لمس العالم والمنظمات الدولية الآثار المدمرة المؤدية إلى الفقر والناجمة عن نهب خيرات الشعوب وثرواتها وعن الحروب التي تتسبب في شنها في أغلب الأحوال القوى العظمى المستفيدة منها وتتضرر منها الشعوب الفقيرة والبلدان النامية وتنعكس نتائجها السلبية على شعوبها مخلفة المزيد من الفقر والتخلف وفي ضوء ذلك يمكن تقسيم الجهود المبذولة للحد من الفقر كآلاتي:

1- الجهود الوطنية.

2- الجهود الدولية التي تقوم بها الدول المتقدمة أو منظمات إقليمية ودولية.

على أن العبء الرئيس في محاربة الفقر يبقى قائما على السلطات المحلية ومستندا إلى التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي تقرررها وتنجح في تحقيقها أو تفشل وفي محاولة للتعرف على الوسائل الممكنة لتحقيق ذلك يجب العودة إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية المؤدية إلى الفقر وفي هذا المجال تظهر أمام المجتمعات والحكومات المعنية العديد من الوسائل والمهام المطلوب تحقيقها ولكن ذلك يبقى في النهاية أسير الإمكانيات المالية ودور المنظمات الدولية في المساعدة في تنفيذ هذه المهمة.

### **الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر في البلدان العربية**

تعتمد الاستراتيجيات الوطنية من أجل الحد من الفقر في الوطن العربي على محاولة علاج الأسباب المؤدية إليه وهذه الأسباب التي يمكن معالجتها من خلال تنفيذ الاستراتيجيات والخطط هي بشكل خاص الأسباب الاقتصادية والأسباب الاجتماعية على أنه وإن كان من السهل القول بأن هذه الأسباب هي التي تزيد من معدلات الفقر إلا أنه ليس من السهل حصر الآليات والإجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي من الواجب إتباعها للحد منه فهناك العشرات من هذه الإجراءات التي يساهم كل منها بشكل أو بآخر أو بقدر معين في محاربة الفقر.

### **السياسات الاقتصادية الممكن اتباعها للحد من الفقر**

تتمحور الإجراءات والسياسات الاقتصادية الممكن اتخاذها لمحاربة الفقر والحد من معدلاته حول زيادة معدلات النمو الاقتصادي الأمر الذي ينعكس على المتغيرات الاقتصادية الأخرى التي يمكن أن تتخذ إجراءات خاصة أخرى للتأثير عليها كالعامل على تخفيض معدلات التضخم وتخفيض معدلات البطالة وزيادة الأجور الفعلية وتعديل الحد الأدنى للأجور بشكل متكرر ضمانا

لحفاظ على مستويات المعيشة للعاملين، وكذلك زيادة معدل حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وإزالة الفوارق بين المواطنين وذلك فيما يتعلق بالملكية والثروة أو الدخل الشهري ويأتي ضمن ذلك بطبيعة الحال السياسات الضريبية التي يجب أن تستهدف بشكل أساسي فرض ضريبة تصاعدية على الدخل وإلغاء أو تخفيض الضرائب غير المباشرة وفرض ضرائب على الحيازات الكبيرة والشركات الكبرى وأرباح الشركات غير الإنتاجية والأسواق المالية والبورصات وإنشاء وتشجيع إقامة المشاريع الصغيرة كثيفة العمالة.

إن محاربة الفقر والحد من معدلاته من خلال الإجراءات الاقتصادية المؤدية في النهاية إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي متنوع بين المدارس الفكرية والاقتصادية ففي الوقت الذي يرى فلاسفة الاقتصاد الحر واقتصاد السوق أن الحرية الاقتصادية وإطلاق يد القطاع الخاص هو السبيل لتحقيق ذلك يرى آخرون أن المحافظة على دور الدولة والإبقاء على دور القطاع العام وسيطرة هذا القطاع على الصناعات الوطنية الاستراتيجية هو أحد الضمانات للحد من الفقر وانتشاره، وبسبب تعدد السياسات الاقتصادية التي يمكن اتباعها للوصول إلى الحد من الفقر بشكل مختصر إدراج هذه السياسات بالقدر الذي تسمح به هذه الدراسة وتصنيفها باختصار إلى مجموعات أقرب إلى

بعضها البعض تسهيلاً للإلمام بها وحصراً علماً بأن هذه السياسات تتفاوت ما بين سياسات اقتصادية صرفة تنبثق عنها سياسات مالية وسياسات نقدية وسياسات أخرى ترتبط بها بشكل أو بآخر بسبب تداخل العلاقة والتأثير بين هذه السياسات كافة:

#### الإنفاق الحكومي العام:

يعد الإنفاق العام أحد البنود الرئيسية المستخدمة للحد من مستويات الفقر باعتباره آلية مهمة من آليات توزيع الدخل حيث إن الإنفاق على الخدمات الأساسية يصل إلى جميع الفقراء فضلاً على أن تعدد سياسات دعم الفقراء وبرامج التحويلات الاجتماعية أدت في مجملها إلى خفض الفقر ولكنها أصيبت بالإحباط كونها لم تخضع لاستراتيجية خفض الفقر بشكل عام مما يدعو إلى تحسين إدارة الإنفاق العام على المستوى المحلي والمركزي وهذا يستدعي إعادة جدولة الإنفاق العام في الدول العربية لإحداث توازن بين المناطق الفقيرة والغنية وقد بينت الدراسات أن المناطق مرتفعة الدخل (المدن والعواصم) يخصص لها 80% من الإنفاق على الخدمات الصحية والتعليم ومياه الشرب النقية ويقدر نصيب الفرد من الإنفاق العام في هذه المناطق سنوياً بحوالي 550 دولار مقابل 10 دولارات للفرد في مناطق الريف.

خفض الدين العام الداخلي والخارجي:

تزايدت مبالغ الدين العام المترتب على الدول العربية بشكل مضطرد خاصة في نهايات القرن الماضي مع ما يرتبه ذلك عليها من أعباء مالية إضافية نتيجة نفقات خدمة الدين والدين العام (الداخلي والخارجي) كما هو معروف يشكل عبئاً على كافة المتغيرات الاقتصادية ويؤثر على قدرة الحكومة على الإنفاق على الخدمات المختلفة والاجتماعية منها بشكل خاص كما يؤدي إلى خفض الأجور وإلى رفع الدعم عن الخدمات والسلع الأساسية ويؤثر بالتالي على الفقر وزيادة معدلاته.

يتشكل الدين العام كما هو معروف من الدين الخارجي والداخلي وعندما تتقلص إمكانيات الحصول على الديون الخارجية تتوجه الحكومة للحصول على الدين الداخلي الأمر الذي يبقي حجم الدين العام وخدمة الدين عالياً كما يظهر في الجدولين (9) و (10).

الدين الداخلي الإجمالي		السنوات
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %	الرصيد القائم (مليار دولار)	
31,3	176.2	2007
26	189.2	2008

جدول رقم (9)\*\*

الدين الداخلي للدول العربية 2007-2008

• موازنات وبيانات أولية

\*\* المصدر: تم احتسابه على أساس الدول المتوفرة حولها بيانات لكل من العامين 2007/2008 من الملحق 7/6 من التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009.

الدولة	الدين العام الخارجي القائم		خدمة الدين العام الخارجي	
	2007	2008	2007	2008
الأردن	7.311	5.099	675	2.757
تونس	20.154	20.588	2.605	2.119
الجزائر	5.606	5.586	1.431	1.218
جيبوتي	441	579	27	37
السودان	31.180	33.633	225	374
سوريا	5.137	5.294	688	675
عمان	5.962	6.879	626	608
مصر	32.840	32.123	2.422	3.099
المغرب	14.897	17.315	2.459	2.399
موريتانيا	2.709	2.623	86	77
اليمن	5.820	5.886	265	278
الدول العربية المقترضة	152.988	156.464	15.561	17.851

جدول رقم (10)

الدين الخارجي القائم وخدمة الدين الخارجي

للدول العربية المقترضة 2007-2008

يتكون الدين العام الخارجي من الديون طويلة الأجل من المصادر الرسمية والخاصة والديون قصيرة الأجل وتسهيلات صندوق النقد الدولي والديون الخاصة غير المضمونة. تشمل الدول العربية المقترضة مجموعة الدول العربية المسجلة ضمن نظام تسجيل الدول المدينة التابع للبنك الدولي.

المصدر: الملحق 6/9 و 7/9 التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009.

### إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي:

يحتل القطاع الزراعي دوراً حاسماً في علاج مشكلة الفقر في الدول العربية حيث تتوفر مقوماته البشرية والطبيعية في المنطقة العربية ولكنه سجل بشكل مطرد تراجعاً في أهميته النسبية سواء أكان ذلك في حصته بالنتائج المحلي الإجمالي للدول العربية أو بالنسبة لحجم القوى العاملة المشتغلة فيه وهو بحاجة من أجل إعادة الاعتبار له إلى جملة من العوامل أهمها توفر رأس المال اللازم تحديداً.

انخفضت نسبة العاملين في القطاع الزراعي في الدول العربية من 32.3٪ عام 2000 إلى 27.8٪ عام 2007 ويعود ذلك إلى استمرار الهجرة من الريف إلى المدن بسبب تدني مستوى الخدمات الأساسية وانخفاض مستوى المعيشة في الريف وعدم توفر فرص عمل كافية كما تراجعَت نسبة العمالة الزراعية في الدول العربية من 31.8٪ عام 2000 إلى 25.4٪ من العمالة العربية الكلية عام 2007.

إن هذه الأرقام تعكس تأثيراً كبيراً على زيادة معدلات البطالة وعلى مستوى الدخل في المناطق الزراعية وبالتالي على الفقر ومعدلاته الأمر الذي يتطلب إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي سواء من حيث عدد العاملين فيه أو مساهمته في النشاط الاقتصادي والنتائج المحلي ودوره الهام في الحد من زيادة معدلات الفقر.

زيادة الاستثمارات الأجنبية مع توجهها إلى المشاريع الإنتاجية:

أثبتت غالبية الاستثمارات الأجنبية التي دخلت إلى الدول العربية أنها تبحث عن الربح السريع وأنها تستثمر في مشاريع غير إنتاجية كالأسهم والسندات والأراضي والعقارات وأنها بذلك تستطيع الانسحاب بسهولة لدى ظهور أي مؤشرات سلبية في أداء اقتصاديات الدول المستقبلية لهذه الاستثمارات وهذا بطبيعة الحال هو السبب الرئيس في الأزمات المالية العالمية والمحلية، وبالإضافة إلى ذلك فإن موجة الخصخصة التي اجتاحت العالم أدت إلى تفكيك القطاع العام أو بيع مؤسساته إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وفي غالبية الحالات فإن الاستثمارات الأجنبية قامت بشراء مشاريع إنتاجية كبيرة وناجحة وقامت بالاستغناء عن جزء كبير من العاملين فيها مما ساهم في زيادة معدلات الفقر، أو قامت بتشغيل العمالة الوافدة الأرخص أجراً وأقل كلفة وإثارة للقضايا المطالبية والمساهمة.

إن الحد من معدلات الفقر والمساهمة في معالجته يتطلب تغيير الموقف من الاستثمارات الأجنبية وربط دخولها إلى الدول النامية بضرورة إنشائها لمواقع إنتاجية جديدة لارتباط ذلك بحل مشكلة البطالة والحد من العمالة الوافدة اللذين يشكل وجودهما ضغطاً على الخدمات ويؤدي إلى تخفيض أجور العمالة المحلية وهذا يؤدي في

المحصلة النهائية إلى المساعدة في الحد من معدلات الفقر والتخفيف من حدته.

### تعديل التشريعات الضريبية:

تعتبر الضرائب من مصادر زيادة الواردات في الموازنات الحكومية وهي في الوقت ذاته من أهم أدوات السياسة المالية، وعن طريق الضرائب يمكن العمل على إعادة توزيع الدخل بين الفقراء والأغنياء وذلك بتخفيف الأعباء الضريبية على الفقراء الأمر الذي يستدعي تعديلها بهذا الاتجاه.

تتأثر الطبقة الفقيرة ومحدودي الدخل أكثر ما تتأثر بالضرائب غير المباشرة التي يجري اقتطاعها من الأغنياء والفقراء على حد سواء وبنفس النسبة ومن الأمثلة عليها الضرائب على السلع الاستهلاكية الأساسية وعلى الكهرباء والماء والتعليم الإلزامي والخدمات الصحية حيث لا يتأثر الأغنياء بها أبداً بينما تشكل نسبا عالية من دخول الفقراء وتشكل عاملا من عوامل زيادة حدة الفقر بالنسبة للعاطلين عن العمل ومن لا دخل لهم وخاصة في مناطق الريف والبادية ومن الملاحظ بأن الإيرادات الضريبية باتت تشكل نسبة عالية من إيرادات الدول العربية وتتزايد أيضاً الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة ففي الوقت الذي زادت به الإيرادات

غير الضريبية في البلاد العربية من 39.8 مليار دولار بنسبة نمو مقدارها 7.5٪ بين عام 2007 و 2008 فإن الإيرادات الضريبية زادت خلال هذه الفترة من 104.3 مليار دولار إلى 129.8 مليار دولار بنسبة زيادة مقدارها 24.4٪ خلال عام واحد فقط.

#### تأسيس المشاريع الصغيرة والمشاريع كثيفة العمالة:

يحقق دعم إنشاء الصناعات الصغيرة والفردية والعائلية عدة أهداف في وقت واحد فهو يساعد في الحد من مشكلة البطالة ويزيد معدل المشاركة الاقتصادية كما يساهم في زيادة معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة ويؤدي إلى التخفيف من معدل عبء الإعاقة وفي المحصلة النهائية ونتيجة لتحقيق هذه النتائج فإنه يؤدي إلى التخفيف من الفقر ومعدلاته.

يرتبط إنشاء المشاريع الصغيرة عادة بالمساعدات والمنح الخارجية وعندما يتم إنشاء هذه المشاريع في المناطق الريفية والقريبة من البادية وخاصة بالتعاون مع الجمعيات فإن ذلك يؤدي أيضاً إلى المساهمة ليس فقط في التخفيف من حدة فقر الدخل بل الفقر البشري وخاصة في المناطق الريفية البعيدة التي تعاني أصلاً من نقص الخدمات المختلفة (صحية وتعليمية وغيرها) إضافة إلى الفقر.

#### زيادة معدل مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي:

يأتي تحقيق هذا الهدف نتيجة جملة من السياسات التي تظهر آثارها على المدى البعيد وعادة ما تظهر نتائج هذه السياسات أو المشاريع الناجمة عنها في المناطق الريفية بسبب المستوى المتدني لتعليم المرأة وقرب مواقع العمل في منطقة السكن وموافقتها على العمل بأجر أقل من الأجر الذي تتوقع المرأة العاملة في المناطق الحضرية الحصول عليه خاصة نتيجة العمل في المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة والمصانع الكبيرة.

### 3 / 2 السياسات الاجتماعية والديمقراطية للحد من الفقر في الدول العربية:

يأتي التحكم في معدلات النمو السكاني على رأس قائمة السياسات الاجتماعية التي تؤدي إلى الحد من الفقر فارتفاع هذه المعدلات بنسب عالية يعتبر مؤشرا على تخلف المجتمع في العديد من المظاهر والمؤشرات السلبية فهو يؤثر على مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والخدمات الأخرى التي تتكفل الحكومة بتقديمها، كما تؤثر كلفتها على المواطنين في حال دفعها من قبلهم وتؤدي معدلات النمو السكاني العالية إلى التأثير على النمو الاقتصادي وتنعكس كافة هذه النتائج بطبيعة الحال على الفقر وتؤدي إلى زيادة حدته وارتفاع معدلاته.

عملية سجلت معدلات النمو السكاني خلال العقود الأخيرة انخفاضاً ملحوظاً في غالبية الدول العربية وذلك نتيجة للتغير الحاصل في متغيرات أخرى مثل التحسن في وعي المواطنين وارتفاع معدلات التضخم والأسعار الذي لا يسمح بالإنفاق على عدد أكبر من الأفراد وبالتالي انخفاض معدل الإعالة وكذلك زيادة مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة على أن تأثير ذلك على الفقر يبقى جزئياً وكذلك فإن آفاق انخفاضه لمعدلات أقل تبقى محدودة لأن المجتمعات العربية لا تزال محكومة بالعادات والتقاليد والظروف الاجتماعية التي لا تحبذ العائلات الصغيرة إضافة إلى عامل آخر يحبط الحد من انخفاض معدلات النمو السكاني وهو تحسن الخدمات الصحية وارتفاع معدل عمر الإنسان في العديد من الدول العربية مما يساهم في زيادة معدلات النمو السكاني على المدى البعيد.

#### تنمية رأس المال البشري:

يعتبر تنمية رأس المال البشري في طليعة الأدوات الاجتماعية والديمقراطية للحد من الفقر في الدول العربية ويأتي على رأس قائمة المهمات في هذا المجال زيادة وتوسيع قاعدة التعليم الأساسي وزيادة العناية الصحية وتوسيع قاعدتها أيضاً وإيصالها إلى المناطق الريفية ومناطق البادية كافة.

### تعديل السياسات والتشريعات المتعلقة بالعمل:

تلعب سياسات وتشريعات العمل وعلاقاته دوراً هاماً وكبيراً في الحد من الفقر وخصوصاً ما يتعلق منها بتحديد حد أدنى للأجور مع تغيير معدلات التضخم ومستويات المعيشة على أن يجري مراقبة تطبيقه بشكل دقيق في مؤسسات القطاعين العام والخاص وعلى العاملين المحليين والوافدين في حال وجودهم لضمان عدم تأثير شروط العمل التي يعمل بموجبها الوافدون على العمال المحليين.

إضافة لذلك يجب وضع السياسات والتشريعات المتعلقة بالتدريب وتطوير المهارات سواء أكان ذلك من خلال التدريب في مواقع العمل أم التدريب خارج هذه المواقع ويتم التدريب كما هو معروف على مستويات متعددة يبدأ بعضها في مراحل الدراسة المتوسطة وقبل التخرج من الدراسة ويرتبط التدريب بالنسبة لبعض مؤسسات التدريب المخصصة بالتشغيل حيث تضمن برامج التدريب إيجاد فرص عمل للمتدربين ويفترض من أجل أن يأخذ التدريب دوره الحقيقي أن تساهم في تكاليفه أطراف الإنتاج الثلاثة على أن تنحصر مساهمة العمال ومنظماتهم بتقديم الخبرة والبرامج التدريبية.

ويظهر في مجال التعليم ودوره في الحد من الفقر مشكلة عدم القدرة على استهداف التعليم للفرد تحديداً حيث ينحصر الإنفاق

على التعليم العالي على غير الفقراء ولذلك يجب استخدام استراتيجية التعليم نحو الشرائح الأوسع في المجتمع وأيضاً توسيع الرقعة الجغرافية كما ذكر من أجل خفض الأهمية النسبية للفقر في الريف إلى إجمالي الفقر، أما بالنسبة للرعاية الصحية فهي المكون الجوهرى لخفض الفقر في البلدان ذات الدخل المتدني ولذلك يجب تخصيص مزيد من الاهتمام بالأمراض التقليدية وخاصة بين نساء وأطفال المناطق النائية.

### برامج الحماية الاجتماعية والتنمية الريفية والاهتمام بالمساواة

#### بين الجنسين:

تنحصر استراتيجية الحماية الاجتماعية ببرامج الدعم والمساعدات المقدمة إلى الأفراد والعوائل نتيجة التعرض للصدمات والكوارث الطبيعية والأمراض أو في مواجهة عمليات رفع الأسعار المفاجئة وبسبب الأزمات المالية والاقتصادية ورفع الدعم عن السلع الأساسية، ويتم ذلك من خلال تطوير شبكات الأمان الاجتماعي كبرامج التقاعد وإعانات اللاجئين والضمان الاجتماعي والتي تمثل لدى معظم الدول النامية الخيار المفضل لمعالجة الآثار السلبية المتولدة عن برامج التكيف الهيكلي.

في جانب آخر تعتبر عدم قدرة الفقراء في الريف على الوصول إلى الأسواق أحد العوائق الرئيسية أمام فقراء الريف لتحسين أحوالهم الأمر الذي يتطلب تطوير البنى التحتية مثل الطرق والكهرباء والاتصالات والتي تمثل الوسائل الرئيسية للاتصال مما يمكن سكان المناطق الريفية من التواصل مع المناطق الحضرية ومواقع الإنتاج والتشغيل وهذا يضاعف من فرص تقليل الفقر في هذه المناطق.

أما فيما يتعلق بالجنس فإن معالجة مشكلة الفقر تتطلب النظر إليه بمنظور يجمع بين الجنسين ويعطي أهمية لقضية المرأة في برامج عمل الوكالات المانحة وهذا ما دعت إليه اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية المنعقد عام 1995 في إطار العمل على الحد من الفقر باعتبار أن تحسين وضع المرأة ودفعها إلى المشاركة في العمل هو إحدى الأولويات في إطار الجهود المبذولة.

#### نشاط المنظمات الإقليمية والدولية للحد من الفقر في الدول العربية:

بات الحد من الفقر هدفاً وأولوية اتفقت عليها وسلمت بها الحكومات والهيئات الإقليمية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني، وكما ذكر في الفصول السابقة فإنه وعلى الرغم من أن بعض الدول العربية تشتهر بثرواتها الطبيعية إلا أن الملايين في دول عربية

أخرى بل وفي نفس هذه الدول لا زالوا يعانون فقراً متعدد الأبعاد فحوالي 18.2% من سكان الدول العربية يعيشون تحت ضغوط الفقر الوطنية ويخفي المعدل الإجمالي للفقر تباينات كبيرة في معدلات الفقر في هذه الدول فبعض هذه الدول يعيش حوالي نصف سكانها في حالة فقر، وقد جاء في بيان صحفي صدر عن الجامعة العربية عام 2010 أن تقدماً محدوداً نحو الحد من فقر الدخل تحقق منذ عام 2000 إلا أن نسبة الفقر العام لا زالت مرتفعة وتصل إلى حوالي 40% في المتوسط مما يعني أن عدداً يناهز 140 مليون عربي لا زالوا يعيشون تحت خط الفقر الأعلى إضافة إلى أن المؤشرات تدل على أنه لم يحدث أي انخفاض في متوسطات الفقر العربي خلال السنوات العشرين الماضية (قياساً على معدلات الفقر عام 1990).

#### الأمم المتحدة والعمل على الحد من الفقر وإعلان الألفية:

أطلقت هيئة الأمم المتحدة إعلان الألفية وذلك عام 1990 والذي تضمن الأهداف الإنمائية للألفية وقد تضمنت عدة أهداف جاءت على الشكل التالي:

- 1- القضاء على الفقر المدقع والجوع.
- 2- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.

- 3- تعزيز المساواة بين الجنسين.
- 4- تخفيف معدل وفيات الأطفال.
- 5- تحسين الصحة النفسانية.
- 6- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية.
- 7- كفاءة الاستدامة البيئية.
- 8- إقامة شراكة عالمية.

### نتائج إعلان الألفية ومستوى الوصول إلى تحقيق أهدافها الإنمائية:

اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إعلان الألفية عام 2000 وأصبح هدف خفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر مدقع وجوع في العالم إلى النصف هدفاً عالمياً لكافة الدول والمنظمات، وفي عام 2008 أصدرت الأمم المتحدة (تقريراً عن الأهداف الإنمائية للألفية) تضمن النتائج المتحققة في مجال القضاء على الفقر المدقع والجوع بحلول عام 2015 والجوانب الأخرى ذات العلاقة وقد تضمن التقرير الحقائق التالية:

إن توضيح النتائج التي تحققت يظهر أن الفقراء ليسوا أقل الناس دخلاً ولكنهم أيضاً أقل الناس حرماناً في الصحة والتعليم

فالأم الفقيرة هي الأكثر عرضة للموت أثناء الولادة والطفل الفقير هو الأكثر عرضة لسوء التغذية وهذه السمات بدورها ترسخ فقر الدخل الذي يكون معرضاً لآثار السلبية للنزاعات والكوارث الطبيعية والتقلبات الاقتصادية.

أكد التقرير الصادر عن الأهداف الإنمائية للألفية بالمنطقة العربية منظور شبابي عام 2007 بأنه يتعين على الدول المتقدمة أن تبذل جهودها لتعزيز التنمية في البلدان الأقل نمواً على أن المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من الدول المتقدمة إلى الدول العربية تناقصت على مدى سنوات التسعينات وكان السبب في ذلك يرجع في بعضه إلى الشك في الدور الذي تؤديه المعونات الأجنبية في التنمية فبين عام 1990 و عام 2000 انخفضت هذه المساعدات إلى المنطقة العربية بنسبة كبيرة حيث وصلت إلى 58.6٪ ولكنها عادت وأخذت اتجاهها تصاعدياً ثانياً، وفي أعقاب قمة الأمم المتحدة للألفية 2000 ارتفع مجموع المعونات المقدمة إلى المنطقة من 6.2 مليار دولار في عام 2000 إلى 11.7 مليار دولار عام 2004، ومن ثم إلى 28.8 مليار دولار عام 2005 على أن الزيادة الرئيسية التي تمت عام 2005 ترجع في معظمها إلى منح سماح بنحو 14 مليار دولار مقدمة إلى العراق من منظمة التعاون والبيئة في الميدان الاقتصادي.

وقد أكد التقرير أيضاً في مجال القضاء على الفقر المدقع والجوع أن ارتفاع أسعار الأغذية قد يدفع 100 مليون نسمة نحو مزيد من الفقر، أما حول الهدف المتعلق بتحقيق العمالة الكاملة فقد أكد التقرير بأن احتمالات العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع بمن فيهم النساء والشباب لا تزال بعيدة المنال مشيراً إلا أن الأعمال المنخفضة الأجر تترك واحداً من كل خمسة عاملين في البلدان النامية مكبلاً بالفقر وأن نصف القوى العاملة في العالم تكبح في أعمال غير مستقرة وغير مضمونة وأشار التقرير على أن ما أحرز من تقدم حتى الآن قد يتراجع بفضل الزيادة في أسعار المواد الغذائية الناجم عن تزايد السكان في العالم وعن ازدياد الطلب أو التوسع العمراني أو استخدام المواد الغذائية في الوقود أو اتباع سياسات زراعية غير مناسبة أو سياسات الدعم التي تنتهجها الدول المتقدمة.

يلاحظ في توزيع المساعدات الإنمائية الرسمية بين المناطق الفرعية للمنطقة العربية أن هذا التوزيع بعيد كل البعد عن العدالة فهذه المساعدات لم تستهدف أفقر البلدان، فالأسباب الجغرافية والمصالح الاقتصادية والروابط الاستعمارية القديمة كثيراً ما تغلب على الاحتياجات الإنمائية عندما يقرر كبار المانحين تخصيص المعونة، ولعل أهم الاعتبارات في هذا المجال هو العلاقات الاستعمارية فخلال

الفترة 2000-2005 لم يوجه إلى الدول العربية الأقل نموا سوى 15٪ فقط من مجمل المعونات المتدفقة إلى المنطقة.

## 4/2 الأثر الحقيقي للمساعدات الإنمائية الدولية في الحد من الفقر في الدول العربية:

صافي المساعدات الإنمائية			
الدول	مليون دولار	لكل فرد	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %
السودان	882.3	24.8	4.2
موريتانيا	179.8	60.3	11.7
اليمن	251.9	12.4	2
الأردن	581.4	104.5	5
تونس	327.7	32.8	1.2
الجزائر	312.6	9.7	0.4
جيبوتي	64.1	82.3	9.7
سوريا	110.2	5.9	0.5
فلسطين	1136.4	316.8	---
مصر	1457.7	20.1	1.8
المغرب	705.9	22.8	1.4
البحرين	103.9	145.1	0.9
السعودية	32.3	1.3	---
عمان	54.9	21.7	0.2
لبنان	264.8	74.8	1.2
ليبيا	17.6	3.1	0.1
الكويت	2.6	1	---
قطر	2.4	3.1	---
الإمارات	5.7	1.3	---
الوطن العربي	11163.2	35.9	0.6

جدول رقم (11)

صافي المساعدات الإنمائية للدول العربية ونسبتها لكل فرد ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 2004

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009

في ضوء ذلك لا يكفي تقديم المساعدات والمنح من المنظمات الدولية والدول المتقدمة لخفض الفقر والحد من معدلاته في الدول النامية فعلى هذه الدول ومنها الدول العربية وضع برامج خاصة بها لخفض الفقر ورغم أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتلقى القدر الأكبر من المعونات من الدول المانحة إلا أن خفض الفقر ليس هو السبب الرئيس لتقديم تلك المعونات بل هي على الأغلب مرتبطة بالاعتبارات السياسية لتلك الدول كما أن سيطرة الولايات المتحدة الأميركية على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تلعب دورا حاسما في مسألة تقديم القروض والمنح للبلدان العربية منخفضة ومتوسطة الدخل وتتحكم في كيفية استغلالها سياسات واعتبارات تتعلق بمصالحها.

## 5/2 الجهود العربية الرسمية للحد من الفقر

أطلق اجتماع مجلس وزراء التنمية والشؤون الاقتصادية العرب في دورته التاسعة والعشرين في شهر كانون أول 2009 تقريرا حول "تحديات التنمية في الدول العربية/ نهج التنمية البشرية) وقد حدد التقرير هذه التحديات المتشابكة التي تواجه المنطقة العربية بالتحديات التالية:

- إصلاح المؤسسات.
- توفير فرص العمل.

- تعزيز وتمويل عمليات النمو لصالح الفقراء.
  - إصلاح نظم التعليم.
  - تنويع مصادر النمو الاقتصادي.
  - زيادة الأمن الغذائي.
  - الاكتفاء الذاتي في ظل القيود القائمة والبيئية.
- تحتاج الجهود الرسمية والمبادرات العربية إلى التمويل من أجل تحقيق قرارات القمة العربية الاقتصادية الاجتماعية التي عقدت في الكويت في مطلع عام 2009 وأولها دعوة الدول العربية إلى اعتماد برامج محددة لخفض الفقر بنسب مقدرة على مدار السنوات الأربع القادمة والثاني توجيه الدول العربية لمتابعة تقدم العمل على تحقيق الأهداف التنموية للألفية في الدول العربية وذلك استناداً إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يدعم جهود الدول في المنطقة العربية للحد من الفقر عن طريق برامج ومشاريع ومبادرات إقليمية تستهدف مجالات أساسية يحددها الشركاء.

## 6 / 2 الاتحادات والنقابات العمالية

### هل تساهم في الحد من الفقر؟

يعتبر الحد من الفقر من الأهداف بعيدة المدى التي يفترض أن تتفاخر لتحقيقها جهود الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية

ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة في بعض الجوانب المتاحة التي قد يكون لها تأثير محدود في ذلك.

في الجانب الآخر فإن النقابات العمالية تمثل عمليا القوى العاملة المنتظمة في صفوفها وينحصر أدائها في المهمات التي تمنحها لها التشريعات والتي تتمحور حول الدفاع عن مصالح المنتسبين وتعديل أوضاعهم في مواجهة التضخم وتحسين الحقوق التي يحصلون عليها في مجال الرعاية الصحية والتأمينات وغير ذلك.

بمثل هذا الفهم تساهم النقابات بشكل نسبي في تحسين الواقع الاقتصادي لأعضائها وعائلاتهم ولكن الفقر بأنواعه كما هو معروف يتطلب التدخل للوصول إلى فئات عديدة من السكان ليس لها علاقات بالنقابات أو الاتحادات العمالية خصوصا عندما لا تسمح القوانين المحلية في بعض الدول العربية بتنظيم العاملين في القطاع العام والانخراط في صفوف النقابات وعندما تكون نسبة العضوية من العاملين في النقابات العربية متواضعة.

إن قدرة النقابات العمالية للمساهمة في الحد من الفقر تختلف في الدول العربية عنها في الدول المتقدمة حيث تلعب هذه النقابات هناك دورا أكبر في الحياة الاقتصادية والسياسية ولكن بالمقابل فإن

معدلات الفقر في هذه الدول وبرامج الحماية الاجتماعية والتأمينات ضد البطالة والتأمينات الصحية لا تبقي النقابات دوراً هاماً في هذا المجال ويبقى دورها الرئيس كبيراً في مجال التدريب والتشغيل والدفاع عن مصالح وحقوق عمالها المنتسبين وغير المنتسبين.

على أنه وانطلاقاً من مبدأ العمل المشترك والمتكامل بشكل محدود فإنه يمكن القول بأن نشاط النقابات والاتحادات العمالية والدور الذي تقوم به يساهم بشكل أو بآخر وبطريقة غير مباشرة بالمساعدة على الحد من الفقر وذلك من خلال التوعية بالوسائل الكفيلة بذلك في بعض الاتحادات النقابية العربية وبعض هذه النقابات تملك من الوسائل المتعددة للقيام بذلك سواء أكانت الإعلامية أم التدريبية أم حتى النشاط الاقتصادي.

## الخلاصة

- إن الفقر ظاهرة أزلية ومستمرة وإن محاولة الحد منه هي قضية اقتصادية واجتماعية من حيث أدوات التنفيذ ولكنه بالأساس قضية سياسية داخل كل مجتمع على حدة وعلى مستوى العالم.
- إن الحد من الفقر ليس قضية الجميع بل هو قضية خلافية يحكمها تضارب المصالح في العديد من الأحيان.
- إن ظروفًا طارئة خارجة عن إرادة الدول والشعوب تتحكم بالفقر وتزيد من حدته كالحروب والكوارث الطبيعية وغيرها من مثل هذه الظروف.
- تقسم أسباب الفقر إلى أربعة أسباب رئيسة هي الأسباب الاقتصادية والأسباب الاجتماعية والديمغرافية والأسباب

السياسية والأسباب الخارجية بالإضافة إلى عدد من العوامل الأخرى المؤدية إلى زيادة حدة الفقر.

- يعتبر التكامل الاقتصادي العربي أساس الحل بالنسبة للفقر في البلدان العربية ويساهم في الوصول إلى ذلك إنشاء السوق العربية المشتركة الأمر الذي لم يتحقق حتى الآن ويقف تقسيم الوطن العربي الكبير إلى دول عديدة حجر عثرة في طريق ذلك.
- تحولت قضية محاربة الفقر من قضية وطنية محلية إلى قضية دولية تساهم بها المنظمات الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة وذلك من خلال تقديم المساعدات والمنح المالية وقد تجسد ذلك بإعلان الألفية الصادر عن هيئة الأمم المتحدة.
- لا ينسجم توزيع المنح والمساعدات المالية الدولية على المنطقة العربية بالعدالة وهو لا يستهدف أفقر البلدان العربية بل هو مرتبط بالاعتبارات السياسية والارتباطات الاستعمارية التاريخية.
- إن الجهود الرسمية العربية للحد من الفقر لن تستطيع تحقيق الهدف المطلوب لأنها تستند بشكل رئيس إلى برامج ومساعدات دولية كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي تحكمه اعتبارات سياسية.

- إن قضايا المرأة من حيث زيادة مشاركتها في القوى العاملة ومساواتها في الأجر وظروف العمل مع الرجل، والتعليم والرعاية الصحية تعتبر من العوامل المؤدية إلى الحد من الفقر خاصة في الدول النامية.
- إن مساهمة النقابات والاتحادات العمالية العربية في العمل من أجل الحد من الفقر محدودة لأن ذلك يتطلب إجراءات طويلة الأمد مستندة إلى قرارات وخطط اقتصادية واضحة وينحصر دور النقابات في الدفاع عن مصالح منتسبيها وتحسين مستوى معيشتهم وبالتوعية بالجوانب المختلفة المتعلقة بقضية الفقر ومتطلبات الحد منه.



## المراجع

### المراجع باللغة العربية

- 1- الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي/ د. عبدالرزاق الفارس/ مركز دراسات الوحدة العربية/ بيروت 2001.
- 2- السياسات الاقتصادية الكلية مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي/ د. سالم توفيق النجفي/ د. أحمد فتحي عبدالمجيد/ مركز دراسات الوحدة العربية/ بيروت/ أب 2008.
- 3- جامعة الدول العربية/ التقرير الاقتصادي العربي الموحد/ 2009.
- 4- الفقر والفساد في العالم العربي/ سمير التنير/ دار الساقى/ بيروت/ 2009.
- 5- دراسات في الفقر والعمالة/ كريم كريمة/ مصر والدول العربية/ المشروع القومي للترجمة/ المجلس الأعلى للثقافة/ القاهرة 2005.
- 6- تقرير التنمية البشرية لعام 2010/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
- 7- البطالة والفقر واقع وتحديات/ إصدار مؤسسة عبدالحميد شومان/ عمان 2001 (واقع الفقر في الأردن- د. نادر مريان).
- 8- قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي/ أ. د. عدنان داود العذاري- المدرس المساعد هدى زوير الدعيمي/ دار جرير/ عمان 2010.
- 9- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية/ تقرير اقتصادي مختص صادر عام 2008.
- 10- هيئة الأمم المتحدة/ إعلان الألفية الصادر عن الهيئة.

- 11- تقرير الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية/ منظور شبابي 2007.
- 12- الفقر في ظل العولمة/ الوطن العربي/ محمود خالد المسافر/ حالة دراسية/ مجلة الطريق اللبنانية 2001.
- 13- دور شبكات الأمان في الحماية الاجتماعية للفقراء في الدول العربية/ محمد عبدالشفيق/ دمشق 2006.
- 14- الفقر وطرق قياسه في منطقة الأسكوا/ محاولة لبناء قاعدة بيانات لمؤشر الفقر/ الأمم المتحدة/ نيويورك 2003.
- 15- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا/ الأسكوا/ المرأة والفقر في منطقة الأسكوا قضايا واهتمامات/ سلسلة الدراسات عن المرأة/ نيويورك 1990.
- 16- جريدة الوسط البحرينية/ يومية سياسية/ العدد 2662 تاريخ 2009/12/20.
- 17- تقرير الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية/ د. أحمد جويلي/ المقدم إلى الدورة الوزارية العادية التسعين للمجلس.
- 18- إشكالية التناقض بين صفات صندوق النقد الدولي ووصايا اجتثاث الفقر في الوطن العربي/ محمود خالد المسافر/ تعقيب في وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية 22- 2000/10/23 بعنوان الفقر والغنى في الوطن العربي/ بيت الحكمة/ بغداد 2002.
- 19- قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا/ محمد حسين باقر/ الأمم المتحدة 1996.
- 20- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا/ الأسكوا/ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة/ جوهانسبرغ/ أيلول 2002/ قياس ظاهرة الفقر/ د. عدنان العذارى.

### المراجع باللغة الإنجليزية

- 1- United Nations Development Program (UNDP)- human development reports.
- 2- World Bank- world development report- equity and development.
- 3- World Bank- Oxford university press.
- 4- Asian development bank- fighting poverty, Asia and the Pacific- the poverty reduction strategy of the Asian development bank- Manila.

## سلسلة كراسات عمالية

سلسلة كراسات عمالية تصدر عن المعهد العربي للدراسات العمالية بدمشق التابع للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب. المعهد العربي للدراسات العمالية، مؤسسة عربية بحثية غير حكومية، تأسس عام 1999، في منطقة الديماس بدمشق، وكان هذا المعهد قُدم من الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد كهدية للعمال العرب.

غاية المعهد البحث العلمي حول مختلف جوانب العمل النقابي والعمالي على المستويين العربي والعالمي، إضافة إلى استقطابه لعقد ورشات عمل ودورات تدريبية للنقابيين العرب، وليس للمعهد أي ارتباط حكومي، وهو هيئة لا تتوخى الربح التجاري.

ترحب «سلسلة كراسات عمالية» بمساهمات الكتّاب حول مختلف القضايا النقابية والعمالية العربية، بما فيها الدراسات الاقتصادية التي تناقش أبعاد وتداعيات الأوضاع الاقتصادية على العمال وسوق العمل في الوطن العربي.

\* يراعى في المساهمات ألا تكون قد نشرت أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى، وأن تكون موثقة بطريقة علمية: اسم المؤلف، عنوان الكتاب، الطبعة، مكان النشر، دار النشر، تاريخه، رقم الصفحة.

\* يقدم النص مطبوعاً ورقياً مع القرص الممغنط (الديسك). وتلتزم هيئة التحرير بإعلام الكاتب عن قبولها أو اعتذارها عن نشر المادة، خلال أربعة أسابيع من استلام المادة.

\* تصرف المجلة مكافأة للمواد المنشورة، مع تقديرها أن العمل البحثي لا يمكن أن يقارن بثمن.



